الأمم المتحدة

A/72/PV.90

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة ٩٠

الخميس، ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد لايتشاك ..... (سلوفاكيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

بنود جدول الأعمال ٣٠، ٦٥ و ١١١ (*تابع*)

تقرير لجنة بناء السلام

تقرير لجنة بناء السلام (A/72/721)

بناء السلام والحفاظ على السلام

تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام

تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/72/740)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السفير جينغا، رئيس لجنة بناء السلام، وسلفه السفير تشو تاي يول.

يسرني أن أفتتح هذه المناقشة الهامة اليوم. وبذلك، أود الإدلاء بثلاث نقاط رئيسية.

أولا، أود أن أتكلم عن كيفية عقد هذه الجلسة. قبل أكثر من ١٥ عاما اجتمع زعماء العالم في هذه القاعة لكي يأتوا بشيء جديد. فقد رأوا أن هناك فجوة في نظامنا الدولي. وتوفرت لدينا الأدوات اللازمة للتصدي للنزاعات حال اندلاعها، إلا أنه لم يعد لدينا من الأدوات لمواجهة التطورات اللاحقة – مثلا عندما يتعثر السلام، أو في حالات احتمال العودة إلى العنف مرة أخرى. ومن الواضح أنه لا معنى لهذا. فلماذا نستثمر بكل هذا القدر في التصدي للنزاع ثم نسمح بإهدار المكاسب التي تحققت وتسربها من بين أيدينا؟

وبالتالي قررنا إحداث تغيير ما في عام ٢٠٠٥. واخترنا استحداث أدوات جديدة، بما في ذلك لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، فضلا عن مكتب دعم بناء السلام، بغرض التنسيق والمشورة. وبعد مضي ١٠ سنوات، عدنا إلى الوراء لاستعراض ما حققناه. والإجابة بسيطة جدا – فقد كان أداؤنا جيدا إلا أنه غير كاف. وقد كان ذلك واضحا جدا في مجال منع نشوب النزاعات. صحيح أنه كانت لدينا الأدوات

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

اللازمة للاستجابة للنزاعات، وصحيح أننا طورنا آليات جديدة لاستخدامها بعد انتهاء النزاعات مباشرة. ولكن لا يزال هناك الكثير الذي يتعين علينا القيام به، وخاصة قبل اندلا ع النزاع أو عندما يكون البلد نفسه في مرحلة التعافي من آثار النزاع. وبذلك التزمنا ببذل المزيد لمنع اندلا ع النزاعات وعودتها. ودعونا ذلك المفهوم ”استدامة السلام“.

ولذلك السبب، أُعتمد في نيسان/أبريل ٢٠١٦ قراران توأمان هنا في الجمعية العامة (القرار ٢٦٢/٧٠) ثم في قاعة مجلس الأمن القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦). ويدعو كلاهما إلى اتّباع نهج جديد للسلام، فضلا عن دعوتهما إلى عقد حدث خاص رفيع المستوى لتقييم ما تحقق. وهذا يقودني إلى الاجتماع الرفيع المستوى بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام (انظر A/72/PV.83–A/72/PV.87) الذي عقد في الشهر الماضي.

وفيما يتعلق بالنقطة الثانية، فسأقدم لمحة موجزة جدا عن ذلك الاجتماع. بداية، أعتقد أن الإنجازات الرئيسية الثلاثة التي تحققت قد تمخضت عنه، فهو قد عزز مستوى الحضور أولا، حيث مُثِّل فيه نحو ٣٠ وفدا على المستوى الوزاري فما فوق، بما في ذلك ستة من رؤساء الدول والحكومات، ما يعني أن ذلك الاجتماع الذي عقدناه بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام قد اجتذب أعلى مستويات الحضور في اجتماعات الأمم المتحدة هذا العام. وأرى أن هذا أمر هام حقا.

ثانيا، وفر ذلك الاجتماع حيزا أوسع نطاقا في جدول أعمالنا. وعلى الرغم من اهتمامنا المستمر بعمليات بناء السلام على مدى أكثر من ١٥ عاما، إلا أن القرارات المتعلقة بالحفاظ على السلام تدعو إلى اتّباع نهج جديد وإلى طريقة عمل جديدة مبتكرة وعلى نطاق أوسع. وأكد الاجتماع الرفيع المستوى أن هذا الأمر لا يمكن أن يكون سوى دعوة عابرة وسرعان ما تؤول إلى الإهمال. وعوضا عن ذلك، وضع الاجتماع إطارا للمتابعة. وفي ختام الاجتماع، اتخذنا قرارا بتوافق الآراء (القرار ٢٧٦/٧٢) الذي كلف الأمين العام غوتيريش بمواصلة تقديم تقارير عن كيفية عملنا مع تحديد المجالات التي يمكن تحسين أدائنا فيها.

ثالثا، مكّننا الاجتماع من معرفة ما هو صالح وغير صالح في الميدان. وقد كانت هناك مشاركة على نطاق واسع، بما في ذلك ١٣٠ وفدا و ١٥٠ من ممثلي المجتمع المدني، ومكّننا من تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة والتفكير في مختلف التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن الحفاظ على السلام (A/72/707) الصادر قبل انعقاد الاجتماع.

واستمعنا فيه إلى الكثير من الإفادات الميدانية التي كان بعضها مروعا بحق. وسمعنا عن واقع الحرب والأضرار التي تسببها للسكان، وعن ارتفاع تكلفتها المالية والصدمات التي تسببها لمجتمعات بأسرها حتى بعد أن تصمت البنادق. وكانت هناك قصص أخرى أكثر تفاؤلا. وأخبرتنا حكومات الدول عن التغييرات التي تجريها لإعطاء أولوية أكبر لبناء السلام والحفاظ على السلام. واستمعنا إلى أفكار عن إنشاء شراكات استراتيجية جديدة. وتحدثت بعض النساء العاملات في مجال بناء السلام وتشاطرن بعض النتائج المدهشة لعملهن. وأعرب ممثلو قطاع الأعمال التجارية عن رغبة ملحوظة في تعميق مشاركتهم في هذه المسألة، في حين تشاطر بعض موظفي الأمم المتحدة من مختلف هيئات المنظومة تجارب قصصهم الناجحة الملهمة.

غير أن البعض أشار إلى وجود ثغرات، وانتقد الكثيرون استمرار النقص المزمن في تمويل صندوق بناء السلام. ودعوا إلى إعطاء مزيد من الاهتمام لمنع نشوب النزاعات – عن طريق معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وبذل جهود الدبلوماسية والوساطة العاجلة والأكثر استجابة. وأخبرونا أيضا أن المشاركة ما تزال استثناء وليست قاعدة، وأنه لا يزال يستمر استبعاد النساء والشباب. وقد سعيت إلى إدراج هذه وغيرها الكثير من المسائل الأخرى في الموجز الرئاسي الذي صدر بالأمس. ويتيح لنا اجتماع اليوم الفرصة لمتابعة تلك التوصيات، خاصة وأننا

نجتمع هنا اليوم للتعهد مجددا باستخدام بعض أهم الأدوات المتاحة لنا، وهو ما سأتطرق إليه بإيجاز في النقطة الثالثة.

وإذ أنتقل أولا إلى لجنة بناء السلام، وكما سمعنا من السفيرين جينغا وشو، فقد أصبحت لجنة بناء السلام آلية أكثر مرونة وقدرة على التكيف، ووسعت نطاق جدول أعمالها لكي تركز على البلدان بمزيد من المرونة، من غامبيا إلى جزر سليمان وسري لانكا وكولومبيا، وكذلك بشأن الأوضاع الإقليمية مثل منطقة الساحل ومنطقة البحيرات الكبرى وحوض بحيرة تشاد. وشهدنا أيضا أهمية دور لجنة بناء السلام بصورة واضحة في حالة ليبريا عند اقتراب موعد تخفيض عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد جمعت اللجنة الشركاء معا للاستجابة لدعوة مجلس الأمن إلى العمل، وبذلك ساعدت الحكومة في وضع إحدى أكثر الخطط شمولا لبناء السلام التي توفرت لدينا على الإطلاق.

ويستحق عملها في منطقة الساحل تنويها خاصا. فقد وُضع ما يزيد على ٢٠ استراتيجية لهذه المنطقة، ولم تنفرد بلدان منطقة الساحل نفسها بوضعها، بل من خلال الشراكات الشاملة أيضا. وفي حين يتسم هذا المستوى من الدعم بالإيجابية، فإن هناك أيضا خطر الالتباس أو ازدواجية الجهود. غير أن لجنة بناء السلام تعمل جاهدة – مع مكتب دعم بناء السلام – على تنسيق وتكامل الجهود، بما في ذلك التعاون مع مجلس الأمن.

وشهدنا أيضا أداء رائعا لصندوق بناء السلام، إذ أنه أكثر وأسرع استثمارا من الكثير من الصناديق الأخرى، وعلاوة على ذلك فهو يسعى لابتكار أساليب عمل جديدة. فعلى سبيل المثال، وسّع الصندوق نطاق برامجه المبتكرة عبر الحدود، وهو يخطو خطوات كبيرة صوب الإدماج إذ يخصص ما يزيد على ٣٠ في المائة من جملة أمواله في عام ٢٠١٧ للمبادرات الجنسانية والشبابية.

وبالتالي، فإن جلسة اليوم ليست مثل كل الجلسات، بل هي أكبر وأهم. وعندما وقّعنا على ميثاق الأمم المتحدة، كنا قد وعدنا بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. ومع أننا ما زلنا بعيدين عن الوفاء بذلك الوعد، إلا أننا نواصل بذل الجهود حتى نصبح أكثر قربا من تحقيقه. وقد اتضح ذلك من خلال الدعم الذي شهدناه خلال الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في هذه القاعة في الشهر الماضي. وإذ نفي اليوم بذلك الالتزام، فإن لدينا الفرصة لتعزيز بعض أدواتنا الأكثر أهمية، فلنغتنم هذه الفرصة إذن.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريان الذي سيتكلم بصفته رئيس لجنة بناء السلام لعام ٢٠١٧.

السيد تشو تاي – يول (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسعدني أن أكون هنا اليوم بصفتي رئيس لجنة بناء السلام لعام ٢٠١٧ لعرض التقرير السنوي للجنة عن أعمال دورتها الحادية عشرة على النحو الوارد في الوثيقة A/72/721.

لقد شهدت الدورة الحادية سنة هامة أخرى بالنسبة للجنة بناء السلام. وخلال تنفيذ القرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام اللذين اتخذا في عام ٢٠١٦ (قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)) نفذت اللجنة عددا من الأنشطة الرامية إلى مساعدة البلدان والمناطق المعنية في تنفيذ أولويات بناء السلام وتعزيز الانسجام في إطار الأمم المتحدة. وأود التشديد على مجالات ثلاثة ذات أولوية هي الأهم في أعمال لجنة بناء السلام خلال عام ٢٠١٧.

أولا، فيما يتعلق بالدور الاستشاري والتنسيقي للجنة بناء السلام، واصلت اللجنة بذل الجهود الرامية إلى تحسين مستوى المشورة التي تقدمها لإثراء مداولات الهيئتين الرئيسيتين: الجمعية العامة ومجلس الأمن. وواصلت اللجنة في الوقت نفسه أداء دورها التنسيقي بين الهيئات الحكومية الدولية في سياق السعي إلى اتّباع نهج متسق ومتكامل إزاء بناء السلام والحفاظ عليه. ونتيجة لذلك، أصبحت الديناميات والتفاعلات بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن على وجه الخصوص أكثر نشاطا، لا سيما فيما

يتعلق بالحالات القطرية المدرجة على جدول أعمال كلتا الهيئتين، مثل بوروندي وليبريا وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا – بيساو.

وبناء على طلب مجلس الأمن، ناقشت اللجنة أيضا مسألة منطقة الساحل عبر استخدام دورها التنظيمي لمساعدة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، حسب الاقتضاء، في حشد أصحاب المصلحة المعنيين بهدف مواصلة تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وفي الوقت نفسه، عُقد حوار تفاعلي غير رسمي بين المجلس واللجنة في حزيران/يونيه الماضي لمناقشة تحديات بناء السلام الإقليمي في منطقة الساحل وبحيرة حوض تشاد بموافقة جميع الدول في مناطقها.

وعقدت اللجنة أيضا اجتماعا مشتركا مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في حزيران/يونيه الماضي بغرض التركيز على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للتحديات التي تواجهها منطقة الساحل. وستواصل اللجنة التعاون المعني بمنطقة الساحل في هذا العام، بما في ذلك خلال الدورة السنوية للجنة بناء السلام المتوقع عقدها في حزيران/يونيه المقبل. وينبغي أن نواصل التداول في الكيفية التي تتمكن بها اللجنة من تحسين عملها مع الهيئات الحكومية الدولية المعنية لوضع نهج متسق ومتكامل إزاء بناء السلام والحفاظ عليه.

ثانيا، وفيما يتعلق بالشراكات مع أصحاب المصلحة الخارجيين، فاليوم تبدي الكثير من الجهات الفاعلة – بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص، بما توفر لديهما من موارد مالية وتكنولوجيا وخبرة فنية – اهتماما متزايدا بالعمل مع الأمم المتحدة، وينبغي للمنظمة الاستفادة من هذا التغيير. وكما أشار الأمين العام غوتيريش، فإن للعالم ما يكفي من الموارد لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إلا أن المسألة الوحيدة هي كيفية تنسيق هذه الجهود. ولا شك أن الأمم المتحدة مؤهلة تماما – لما تتمتع به من مكانة لا مثيل لها – لتنسيق جهود هذه الجهات الفاعلة المختلفة.

وفي ذلك الصدد، فإن الأهمية الرئيسية للجنة بناء السلام تكمن في دورها التنسيقي، وهي تواصل تعزيز شراكاتها مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. فعلى سبيل المثال، ترأستُ في حزيران/يونيه من العام الماضي وفدا من أعضاء لجنة بناء السلام في زيارة إلى واشنطن حيث اجتمعنا مع قيادة البنك الدولي، بما في ذلك رئيس البنك ونواب الرئيس وأعضاء المجلس التنفيذي. وناقشنا في الاجتماع سبل تعزيز تعاوننا بغرض تحسين مساعدة البلدان والمناطق التي تنظر في حالاتها لجنة بناء السلام، فضلا عن تشجيع إقامة شراكة مؤسسية بين اللجنة والبنك الدولي. وقد ازداد تعزيز هذه الشراكة خلال انعقاد الدورة السنوية للجنة في وقت لاحق من هذا الشهر، حيث أصدرت اللجنة والبنك الدولي بيانا مشتركا لإجراء حوار سنوي بين أعضاء لجنة بناء السلام وكبار ممثلي البنك الدولي، بمن في ذلك أعضاء مجلسه التنفيذي.

ويتعين أن نستفيد من هذه الاجتماعات السنوية مع البنك للمساعدة في حشد الموارد للبلدان التي تدعمها لجنة بناء السلام.

وفي شهر كانون الأول/ديسمبر، وبناء على العمل الجيد لسلفي السفير كاماو، الممثل الدائم السابق لكينيا، ترأست وفدا يمثل اللجنة إلى أديس أبابا لمناقشة سبل تعزيز التعاون بين اللجنة والاتحاد الأفريقي. ويجب أن تستمر لجنة بناء السلام في الاستفادة من الزخم المتنامي لتعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بهدف تقديم مساعدة أفضل للبلدان التي تنظر اللجنة في حالاتها.

وركزت الدورة السنوية للجنة في حزيران/يونيه على سبل تعزيز الشراكات لتمويل السلام مع مجموعة من أصحاب المصلحة. وأقر المشاركون بأن التمويل الكافي لبناء السلام والحفاظ عليه يتطلب شراكات أقوى ومواءمة للتدفقات المالية. وفي هذا الصدد، فإن دعوة الأمين العام إلى إحداث نقلة نوعية

في دعم صندوق بناء السلام جديرة بدراسة جادة من جانب اللجنة، ليس فحسب باعتبارها أداة لدعم عمليات بناء السلام التي تمسك جهات وطنية بزمامها، ولكن أيضا بوصفها دافعا للاتساق في أنشطة الأمم المتحدة.

ثالثا، فيما يتعلق بكفاءة ومرونة لجنة بناء السلام، منذ اتخاذ القرارات المتعلقة باستعراض هيكل بناء السلام، دأبت اللجنة على العمل لتحسين أساليب عملها لتصبح أكثر كفاءة ومرونة. ولتعزيز فكرة توحيد الأداء في اللجنة، عقدت اللجنة في العام الماضي اجتماعات بشكل منتظم لكي يقدم رؤساء التشكيلات القطرية إحاطات إعلامية بشأن أعمالها، وليقدم الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام إحاطات بشأن أنشطة صندوق بناء السلام. وإلى جانب العمل الجيد للجنة في تشكيلاتها القطرية القائمة في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وليبريا وغينيا بيساو وسيراليون، وسّعت اللجنة نطاق عملها أيضا من خلال نظر اللجنة التنظيمية في أوضاع بلدان ومناطق أخرى بناء على طلبها.

وعلى وجه الخصوص، تساعد لجنة بناء السلام غامبيا في وقت حرج في مرحلة انتقالها السياسي من خلال الحفاظ على الاهتمام الدولي بالبلد بعد أن أوقف مجلس لأمن مداولاته بشأن حالته. وبصفتي رئيس اللجنة، فقد قمت بزيارة غامبيا في شهر آذار/مارس من العام الماضي، برفقة الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام والممثل الدائم لغامبيا، وتابعت الزيارة بعقد عدة اجتماعات بشأن البلد مع الشركاء أصحاب الصلة.

وبالإضافة إلى ذلك، وللمرة الأولى، تداولت اللجنة بشأن الأوضاع في جزر سليمان وكولومبيا وسري لانكا، بناء على طلبها. وبينت هذه الاجتماعات كيف يمكن للبلدان المؤهلة للاستفادة من صندوق بناء السلام استخدام لجنة بناء السلام كمنبر للحصول على الدعم السياسي العالمي لأولويات بناء السلام لديها، وذلك بجعل هذه البلدان في موقع القيادة بثبات.

كما ساهمت في خلق التآزر بين الصندوق بناء السلام واللجنة، كما طلب ذلك أعضاء اللجنة.

وساهمت الجهود التي تبذلها اللجنة لتنويع المناطق قيد المناقشة، والتي كانت تركز على أفريقيا، في زيادة الوعي العالمي بأهمية بناء السلام والحفاظ عليه. وفي هذا الصدد، كان المؤتمر الآسيوي المعني ببناء السلام ومنع نشوب النزاعات، الذي عُقد في سول في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، والذي نظمته جمهورية كوريا بصفتها رئيس لجنة بناء السلام، فرصة جيدة لزيادة الوعي بشأن بناء السلام والحفاظ عليه في آسيا واستكشاف الفرص لإقامة شراكات بين اللجنة والأطراف الفاعلة ذات الصلة في المنطقة.

وأخيراً، عقدت اللجنة مناقشات بشأن قضايا مواضيعية، مثل القضايا الجنسانية والشباب والتمويل وبناء المؤسسات وتولي المسؤولية على الصعيد الوطني، والتي دافع عنها الأعضاء المهتمون. وينبغي لنا أن نستمر في استكشاف سبل مشاركة أعضاء لجنة بناء السلام بنشاط في أعمالها، ولا سيما عن طريق توفير دعم عملي وملموس بقدر أكبر للبلدان التي تساعدها اللجنة.

وبشكل عام، عقدت لجنة بناء السلام مناقشات حول مجموعة من المواضيع والبلدان والمناطق في العام الماضي. وظهرت رسالتان من هذا النهج. أولا، إن بناء السلام والحفاظ عليه أمر هام لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الطويل الأجل. ثانيا، قد يكون السياق التاريخي والثقافي والاجتماعي الاقتصادي لكل بلد فريدا من نوعه، ولكن التجارب والدروس المستفادة من تجربة بلد ما يمكن أن تكون ذات أهمية للآخرين. ولذلك، فإن توفير مساحة يمكن للدول الأعضاء أن تتعلم فيها من تجارب بعضها بعضا طريقة أخرى هامة يمكن للجنة أن تدعم من خلالها البلدان في جهودها لبناء السلام والحفاظ عليه.

وأثناء رئاستي للجنة بناء السلام في العام الماضي، شجعني وأثلج صدري كثيراً الدعم المعنوي والسياسي القوي المقدم من أعضاء لجنة بناء السلام إلى البلدان التي نظرت اللجنة في حالاتها. وفي رأيي، تشكل هذه أكبر قيمة مضافة يمكن أن تقدمها اللجنة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وآمل أن تتمكن اللجنة في السنوات القادمة من الاستمرار في تقديم هذه المساعدة، مع تحديد وتنفيذ طرق عملية لمساعدة هذه البلدان على تحقيق أولوياتها لبناء السلام.

أود أن أختتم بياني بتهنئة السفير جينغا، الممثل الدائم لرومانيا، الرئيس الحالي للجنة بناء السلام، على العمل الممتاز الذي أُنجز حتى الآن، وبتوجيه الشكر إلى مكتب دعم بناء السلام على دعمه المتفاني للجنة. وبصفتي نائب رئيس اللجنة لهذا العام، سوية مع ألمانيا، سأظل ملتزما بمواصلة تعزيز اللجنة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا، الذي سيتكلم بصفته الرئيس الحالي للجنة بناء السلام.

السيد جينغا (رومانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أهنئ جمهورية كوريا، والسفير تشو تاي – يول على وجه الخصوص، على العمل الممتاز المنجز في رئاسة لجنة بناء السلام في عام ٢٠١٧. فتحت قيادة جمهورية كوريا، أحرزت اللجنة تقدما جيدا في تنفيذ القرارات المتعلقة باستعراض هيكل بناء السلام (قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)) بما في ذلك تنقيح أساليب العمل، وهو الأمر الذي حسن مرونة اللجنة ومدى استجابتها. وتعتزم رومانيا الاستمرار على نفس المسار.

وبدعم من جمهورية كوريا وألمانيا كنائبين لرئيس لجنة بناء السلام وبمشاركة جميع أعضاء اللجنة، فإنني على ثقة بأن عام ٢٠١٨ سيكون عامًا هامًا آخر للتقدم. وبناء على العمل المنجز خلال الدورات السابقة، تدعم اللجنة حاليا الجهود الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه على المستويين القطري والإقليمي، بما في ذلك عن طريق الجمع بين الشركاء الرئيسيين ذوي الصلة من داخل الأمم المتحدة وخارجها لتعزيز الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة ومع الشركاء الآخرين على المستوى الوطني والدولي والثنائي والمتعدد الأطراف.

وكما سبقت الإشارة إليه، فإن الأولوية الواضحة لعملنا هي منطقة الساحل. وكما أكد سلفي وكما أكدتم أنتم، سيدي الرئيس، في العام الماضي، شدد مجلس الأمن على أهمية دور لجنة بناء السلام في تنظيم الاجتماعات في سياق جهود بناء السلام وقيامها، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بترسيخ الالتزام والشراكة بين الأمم المتحدة وبلدان الساحل وغيرها من الشركاء الدوليين والإقليميين، بهدف النهوض بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

وشاركت في شهر آذار/مارس في الاجتماع السادس لمنبر التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل في تشاد. وشدد المشاركون في ذلك الاجتماع على أهمية اتباع نهج كلي للتصدي للتهديدات المتعددة الأبعاد التي تواجه بلدان منطقة الساحل وشعوبها، داعين الشركاء الإقليميين والدوليين إلى العمل بمزيد من التآزر ووحدة الهدف.

ولتحقيق هذه الأهداف، ستركز الدورة السنوية للجنة، المقرر عقدها في ٢٦ حزيران/يونيه، حصرا على منطقة الساحل. وستجمع اللجنة بين الدول الأعضاء وممثلي بلدان الساحل ومسؤولين كبار في الأمم المتحدة، بمن فيهم الأمين العام ونائبة الأمين العام وممثلو المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية ومنظمات المجتمع المدني. وسيكون الغرض من هذا الحدث الهام مناقشة سبل حشد التزامات وشراكات مشتركة أعمق لدعم الجهود الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه في منطقة الساحل، مع التركيز على أهمية امتلاك زمام الأمور على الصعيد الوطني

وعلى الإسهام المستمر للمرأة والشباب في نهاية المطاف في البحث عن حلول طويلة الأجل للأسباب الجذرية للنزاعات.

وأتطلع إلى رؤيتكم، سيدي الرئيس، إلى جانب رئيسي مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تفتتحون الاجتماع.

وقد شكلت الشراكات دائما أولويات للجنة بناء السلام، كما ذكرت في إحاطتي الإعلامية الافتتاحية أمام اللجنة، ويمكننا مواصلة استكشاف فرص إقامة الشراكات، عند الاقتضاء، مع القطاع الخاص. ولهذا السبب ستعقد لجنة بناء السلام، بعد يوم واحد من الدورة السنوية، اجتماعا مشتركا مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي يكرس لمسألة الشراكات في بناء السلام والحفاظ على السلام. وسنجمع، في ذلك الاجتماع، دور لجنة بناء السلام في دعم البلدان المتضررة من النزاعات، المدرج في جدول أعمال اللجنة، مع خبرة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إقامة الشراكات مع القطاع الخاص. إننا، في الواقع، نخطط لمناقشة السبل التي يمكن بها للقطاع الخاص أن يسهم في جهود بناء السلام.

وثمة مجال هام آخر من مجالات عمل اللجنة وهو تعاونها مع غامبيا. فبناء على طلب من حكومة غامبيا، تواصل لجنة بناء السلام توفير منتدى للتعاون مع المجتمع الدولي. وقد عقدنا، قبل أسابيع قليلة، اجتماعا رفيع المستوى، برئاسة وزير الدولة في رومانيا بصفته رئيس لجنة بناء السلام، وحضره رئيس غامبيا ووزير المالية لديها، ومفوض الاتحاد الأوروبي للتعاون الدولي والتنمية، ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي، فضلا عن كبار المسؤولين في إدارة الشؤون السياسية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب دعم بناء السلام. وقد أتاح الاجتماع فرصة لغامبيا لعرض أولوياتها لبناء السلام قبل انعقاد المؤتمر الدولي من أجل غامبيا، الذي عقد قبل يومين فقط في بروكسل، وأظهر مرة أخرى الدور التنظيمي للجنة بناء السلام. وإضافة إلى ذلك، ستواصل التشكيلات القطرية المخصصة القائمة في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا – بيساو وليبريا وسيراليون القيام بعملها الهام خلال هذا العام.

وتتعلق مناقشة اليوم كذلك بعمل صندوق بناء السلام، وهو صك تم الاعتراف بأهميته وفعاليته على نطاق واسع. وتواصل اللجنة تعزيز أوجه التآزر مع الصندوق. وقد اتصلت، خلال السنوات القليلة الماضية، العديد من البلدان، بما فيها كولومبيا وقيرغيزستان وبابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان وسري لانكا، بلجنة بناء السلام لتبادل تجاربها وتحدياتها ولاستعراض الدعم المقدم من صندوق بناء السلام لتعزيز بناء السلام والحفاظ على السلام. ونتطلع إلى مواصلة ذلك النهج بهدف زيادة الوعي في جميع أنحاء العالم بتجارب بناء السلام وزيادة إبراز دور صندوق بناء السلام.

وأخيرا أهنئكم، سيدي الرئيس، على التنظيم الناجح للاجتماع الرفيع المستوى بشأن ”بناء السلام والحفاظ على السلام“ في نيسان/أبريل. وقد برهن التعاون الذي أبدته الدول الأعضاء أثناء الاجتماع على مدى التزامنا جميعا ببناء السلام والحفاظ عليه. ويدعو القرار ٢٧٦/٧٢، بصفة خاصة، الذي اتخذته الجمعية العامة في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨، هيئات الأمم المتحدة، بما فيها لجنة بناء السلام، إلى المضي قدما واستكشاف تنفيذ التوصيات والخيارات الواردة في تقرير الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على السلام، والنظر فيها، حسب الاقتضاء.

وبناء على ذلك، فإن لجنة بناء السلام تنظر في بناء السلام والحفاظ على السلام بطريقة عملية على نحو أكبر. وفي الواقع، نحن نستكشف سبل عمل الأمم المتحدة على نحو أكثر اتساقا وفعالية في دعم البلدان المتضررة من النزاع قيد النظر. وقد بدأت اللجنة بالفعل نظرها في هذه التوصيات، وأتطلع إلى العمل معكم، سيدي الرئيس، ومع الشركاء الآخرين المعنيين لتعزيز أهدافنا المشتركة المتمثلة في دعم مبادرات بناء السلام والحفاظ على السلام.

السيد بونسر (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن كندا وأستراليا ونيوزيلندا.

لقد أعادت الدول الأعضاء، قبل أسابيع قليلة فقط، في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام (انظر A/72/PV.83-PV.87) التأكيد، بشكل مدو، على دعمها للحفاظ على السلام ولجهود الاصلاح التي يبذلها الأمين العام. ويجب علينا الآن أن نستفيد من هذا الزخم وأن نكفل، بشكل جماعي، أننا نواصل توجيه تنفيذ منظومة للأمم المتحدة تعمل بحزم فيما بين الكيانات المنعزلة وفي شراكات تعترف بأولوية السياسة وتركز على تحقيق نتائج أفضل على الصعيد الميداني، وتعمل مع الحكومات الوطنية على دعم المؤسسات والمعايير والمواقف التي تحافظ على السلام وتحسن القدرات الوقائية، وفي نهاية المطاف، لا تترك أي أحد خلف الركب.

وللجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام دور هام يؤديانه في إحداث هذه التغييرات. وإذ أننا نواجه عالما من التحديات المتزايدة التعقيد، حيث لم يسبق للضغط على مقدرات النظام الدولي في إدارة الأزمات والاستجابة لها بما يفوق سعته، الغرض الذي أنشئت من أجله لجنة بناء السلام، أن كان أكثر وضوحا.

ونحن نشكر جمهورية كوريا، والسفير تشو تاي – يول على وجه الخصوص، على قيادته بصفته رئيس لجنة بناء السلام في ٢٠١٧. وكما فعل الآخرون، نود أن نسلط الضوء على العمل الذي أنجز العام الماضي للاستفادة من دور لجنة بناء السلام في عقد والربط بين المناقشات الإقليمية والقطرية بشأن حالات تتجاوز البلدان الخمسة المدرجة على جدول الأعمال الرسمي للجنة بناء السلام.

فعلى سبيل المثال، توفر لجنة بناء السلام منبرا لرئيس وزراء جزر سليمان لتبادل أولويات حكومته في بناء السلام، وطلب المساعدة من الدول الأعضاء عقب الاختتام الناجح لبعثة المساعدة الإقليمية لذلك البلد. وللجنة بناء السلام أيضا دور هام في توفير منبر للحكومة الجديدة في غامبيا لمشاطرة أولوياتها في استدامة السلام في أعقاب أزمة ما بعد الانتخابات في العام ٢٠١٧. وأخيرا، نشيد بالجهود التي تبذلها لجنة بناء السلام من أجل جمع كامل منظومة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل.

ونرحب بالسفير جينغا، ممثل رومانيا، الذي أظهرت قيادته الاستباقية والاستراتيجية، بوصفه الرئيس الحالي للجنة بناء السلام، بالفعل نتائج حقيقية في الأشهر القليلة الأولى. ونشجع اللجنة على تنويع جدول أعمالها وعلى الاستفادة من المرونة المتأصلة فيها، وعلى تكثيف العمل في معالجة الأبعاد الجنسانية لبناء السلام. وكذلك نرحب بالتعاون الذي شهدناه بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن. فقد استفاد المجلس بشكل أكبر من مرونة لجنة بناء السلام ودورها التنظيمي في تقديم المشورة الاستراتيجية والعملية بشأن مجموعة من الحالات القطرية والإقليمية.

ولم يكن هذا الأمر أكثر وضوحا منه في دعم لجنة بناء السلام لعملية الانتقال في ليبريا، حيث دعمت اللجنة، في ظل رئاسة السويد، وضع خطة لبناء السلام في ليبريا، وألقت الضوء على الثغرات في القدرات داخل فريق الأمم المتحدة القطري، وساعدت على حشد الموارد لصندوق ليبريا الاستئماني المتعدد الشركاء. ونأمل في إمكانية أن يعتبر هذا المثال نموذجا لعمليات الأمم المتحدة الانتقالية المستقبلية، ونحث أعضاء المجلس الحاضرين هنا اليوم على مواصلة إشراك لجنة بناء السلام في عمل المجلس اليومي.

ويكشف تقرير الأمين العام السنوي عن صندوق بناء السلام عن سنة أخرى من العمل الإبداعي. فقد أثبت الصندوق قدرته الفريدة على دفع عجلة التكامل على نطاق منظومة الأمم المتحدة في الميدان، وعلى سرعة الاستجابة عندما تعرض الفرص وحفز العمل في بيئات حساسة سياسيا والمجازفة. ونثني على الصندوق على تجاوزه هدف الـ ١٥ في المائة الذي حدده الأمين

العام لمشاريع تمكين المرأة، ونرحب بقراره رفع النسبة إلى ٣٠ في المائة في إطار خطة عمله الجديدة.

ونقر بأن وجود نظام أكثر تكاملا يشمل في كثير من الأحيان أدوارا هامة بالنسبة لنا، نحن الدول الأعضاء، بما في ذلك كيفية تمويل هذا النظام. وعلى الجهات المانحة أيضا دور رئيسي تؤديه في معالجة تشتت التمويل من أجل بناء السلام والحفاظ على السلام. ويمكن للجهات المانحة، من خلال طلب إجراء تحليل مشترك والمساهمة في الأموال غير المخصصة والمجمعة، توفير محفزات قوية لجهود منسقة ومتسقة للأمم المتحدة لبناء السلام. وقد أسعدنا أن نرى مجموعة من الخيارات الطموحة بشأن التمويل مطروحة في تقرير الأمين العام، ونتطلع إلى مواصلة مناقشتها.

وأخيرا، نؤكد على أن الحفاظ على السلام لا يمكن أن يعتبر عمل جزء واحد فقط من منظومة الأمم المتحدة. فعلى الرغم من أن على لجنة بناء السلام، وصندوق بناء السلام، ومكتب دعم بناء السلام دور محوري تضطلع به، فلن ينجح جدول الأعمال هذا إذا كان مقتصرا على عمل مكتب واحد أو هيئة حكومية دولية واحدة. وهناك متطلبات تنفيذ منبثقة عن تقرير الأمين العام الأخير يجب أن يشرف عليها من القمة وتنفذ على نطاق منظومة الأمم المتحدة، مستندة إلى حوافز قوية لتغيير الثقافة القائمة على التعاون والتفكير بطريقة مختلفة بشأن كيفية حل المشاكل. ومن الأهمية بمكان تحديد مسؤولية ومساءلة واضحتين للنهوض بتنفيذ التوصيات ذات الصلة.

إن الحفاظ على السلام يمثل أحد جداول أعمال السياسة العامة وينطوي على إمكانية إحداث أثر تحويلي على فعالية الأمم المتحدة. كما أنه يمكن أن يعزز استيعاب الجميع باعتباره القاعدة، وليس الاستثناء، كما قلتم، سيدي الرئيس، ببلاغة في مستهل جلستنا اليوم. ولدينا فرصة فريدة لجعل الأمم المتحدة أكثر ملائمة للغرض المنشود في العالم المعاصر وتعزيز قدرتها على تنفيذ مبادئها التأسيسية.

وهذا هو حقاً جدول أعمال على نطاق المنظومة، ولكي تفي بوعدها، فإن الأمر سيتطلب القيادة والمشاركة والالتزام على نطاق منظومة الأمم المتحدة وبين جميع الدول الأعضاء.

السيد دوكي إسترادا مبير (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أودّ أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة الجمعية العامة في المناقشة المتعلقة بالتقريرين السنويين للجنة بناء السلام (A/72/721) ولصندوق بناء السلام (A/72/740). وأود أن أؤكد مجدداً دعم البرازيل الثابت لجهود الأمم المتحدة لبناء السلام، وأن أرحب بتقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الحادية عشرة. وقد وافقت اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام على هذه الوثيقة الهامة التي تجسّد العمل الذي اضطلعت به اللجنة في عام ٢٠١٧.

وأعاد القراران التوأمان للجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن إصلاح هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام (القرار ٢٦٢/٧٠ والقرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦))، اللذان اتُّخذا في عام ٢٠١٦، التأكيد على الغرض من لجنة بناء السلام بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية، فضلاً عن دورها كحلقة وصل بين الأجهزة الرئيسية والكيانات المعنية التابعة للأمم المتحدة، ألا وهو، تقديم المشورة بشأن احتياجات وأولويات بناء السلام. ومن بين النقاط الأخرى، عرض القراران التوأمان أيضا مفهوم الحفاظ على السلام وأتاحا أساليب عمل أكثر مرونة للجنة بناء السلام وأقرا بأهمية التنسيق والاتساق والتعاون بشكل وثيق بين مجلس الأمن واللجنة.

لذا، فقد شهد العام الماضي تنفيذ تلك التغييرات هامة. ويودّ وفد بلدي أن يشيد بالعمل الممتاز الذي قام به السفير تشو تاي – يول ممثل كوريا بصفته رئيس لجنة بناء السلام خلال هذه العملية. وكما ذكر للتو في البيان الذي أدلى به،

فقد شهدنا سلسلة من المبادرات الممتازة التي يجري الاضطلاع بها تحت رئاسته القديرة. وأضحت لجنة بناء السلام أكثر مرونة، على النحو المبين في المداولات بشأن غامبيا وكولومبيا وجزر سليمان وسري لانكا. وعززت اللجنة تفاعلها مع مجلس الأمن واستخدمت دورها في تنظيم المناسبات للمساعدة في تعبئة الموارد لمنطقة الساحل ودعم العملية الانتقالية في ليبريا في سياق رحيل بعثة الأمم المتحدة عن ذلك البلد، وهي بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. كما عززت اللجنة شراكاتها مع الجهات الفاعلة المختلفة، بما في ذلك المنظمات الإقليمية والمؤسسات الدولية، على نحو ما يبينه عقد اجتماعات سنوية مع البنك الدولي.

ونود أيضاً أن نُعرب عن ثقتنا الكاملة في العمل الذي يقوم به السفير يون جينغا، ممثل رومانيا بصفته الرئيس الحالي للجنة بناء السلام. ونحن على استعداد لدعمه في تنفيذ المبادرات التي حددها لهذا العام في بيانه أمام الجمعية اليوم.

ومن المهم أيضاً أن نضع في الاعتبار أن التشكيلات القطرية المخصصة القائمة لا تزال تمثل قيمة مضافة للجنة بناء السلام. ويعمل رؤساء التشكيلات بجد ليتابعوا عن كثب الحالات في الميدان ويشاركوا مع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني. وهم في بعض الحالات يستفيدون أيضاً من العلاقات التاريخية والثقافية والدبلوماسية الهامة بين البلدان التي تترأس التشكيلة والبلدان التي تتلقى دعماً منها. فعلى سبيل المثال، تنتمي البرازيل وغينيا – بيساو إلى عضوية جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية. وبالإضافة إلى ذلك، توجد سفارة للبرازيل في غينيا – بيساو منذ استقلال ذلك البلد.

ومنذ عام ٢٠٠٧، تشارك البرازيل، بصفتها رئيس التشكيلة القطرية المخصصة لغينيا – بيساو في لجنة بناء السلام، في دعم جهود بناء السلام في البلد. ومن بين المبادرات الهامة الأخرى، دعمنا بصورة فاعلة إنشاء برنامج ”تيرا رانكا“ واجتماع المائدة المستديرة لعام ٢٠١٥ في بروكسل، حيث تم التعهّد بـ ١,٥ بليون دولار دعماً لبرنامج الإنعاش والتنمية.

وفي الآونة الأخيرة، شرعنا في مساعدة شعب غينيا – بيساو في جهوده الرامية إلى التغلب على مأزق سياسي. وفي هذا الصدد، شهدنا تطورات إيجابية هامة. فقد قام الرئيس جوزيه ماريو فاز بتعيين أريستيدس غوميس في منصب رئيس الوزراء التوافقي الجديد وأكد أن الانتخابات التشريعية ستجري في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. كما أقسم أعضاء الحكومة الجديدة اليمين وعُقدت جلسة عامة للبرلمان انتخب فيها مجلس الشعب الوطني قيادةً جديدة للجنة الانتخابية الوطنية ومدد السلطات التشريعية الخاصة به حتى تشرين الثاني/نوفمبر.

وستستمر البرازيل في مساعدة شعب غينيا – بيساو في جهوده الرامية إلى بناء السلام. ومن أهم المهام التي تنتظرنا الأعمالُ التحضيرية للانتخابات المقبلة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تم توقيع مشروع للدعم الانتخابي بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة البلد. ومع ذلك، فإن البلد لا يزال بحاجة إلى موارد من المجتمع الدولي لتمويل الانتخابات على نحو ملائم. ويعتزم الممثل الدائم للبرازيل زيارة غينيا – بيساو في الأشهر القليلة المقبلة للتشاور بشأن الكيفية التي يمكن بها للجنة بناء السلام زيادة دعمها البلد، ولا سيما خلال الانتخابات المقبلة.

إنني أود أن أرحب بالحقائق الهامّة التي حددها الأمين العام في آخر تقرير له عن صندوق بناء السلام. فعلى النحو الوارد في الوثيقة، تلقى الصندوق أعلى مستوى من المساهمات السنوية منذ رسملته الأصلية. وفي عام ٢٠١٧، أقر الصندوق رقماً قياسياً بلغ أكثر من ١٥٧ مليون دولار لدعم مشاريع في ٣١ بلداً. وفي هذا الصدد، أود أيضاً أن أرحّب بإعلان الأمين العام عن أن ثلاثة بلدان جديدة قد أصبحت، بناء على طلب حكوماتها، مؤهلة للتمويل في عام ٢٠١٧ – وهي تشاد وكولومبيا وجزر سليمان.

وينبغي أن تستمر هذه التطورات الإيجابية فيما يتعلق بتمويل صندوق بناء السلام. وعلينا أن نأخذ في الاعتبار الحاجة إلى طفرة كمية هائلة، كما وصفها الأمين العام، في تمويل الصندوق وأن ننظر في دعوته إلى زيادة تمويل الصندوق إلى ٥٠٠ مليون دولار في السنة. وهذا سيمكننا من الاستفادة الكاملة من التأثير الحفاز المميز لصندوق بناء السلام وقدرته على الاستجابة السريعة في دعم بناء السلام وتعزيز الوقاية.

وهناك طرق مختلفة للإسهام في هذه الجهود. وتستحق المقترحات المتعلقة بتمويل أنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام التي قُدمت بالفعل في تقرير الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على السلام (A/72/707) تحليلاً متعمقاً لكي نكفل لها المزيد من التمويل الكافي والمستدام والذي يمكن التنبؤ به. ومن المتوقع إجراء المزيد من المناقشات في هذا الصدد، على النحو المنصوص عليه في القرار الإجرائي ٢٧٦/٧٢، المُتخذ خلال الاجتماع الرفيع المستوى بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام في نيسان/أبريل (انظر A/72/PV.87).

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن إندونيسيا تشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الشديدة الأهمية لبندين معا اليوم. وأود أيضاً أن أشكر رئيس لجنة بناء السلام ونائبيه على قيادتهم القيمة وجهودهم.

ومع تزايد عدد النزاعات في السنوات الأخيرة، حيث سجل عدد النازحين مستوى غير مسبوق هو ٦٥ مليون نازح، تتطلع شعوب العالم إلى الأمم المتحدة كي تفي بوعدها المتمثل في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وجاءت الموافقة على خطة الحفاظ على السلام، التي أعلنتها بصورة مشتركة الجمعية العامة ومجلس الأمن (القرار ٢٦٢/٧٠ والقرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، في وقت مناسب تماما. وفي حين أن التحديات كثيرة، ترحب إندونيسيا بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتنفيذ هذين القرارين المشتركين.

إن الحفاظ على السلام يتطلب من جميع أصحاب المصلحة داخل الأمم المتحدة وخارجها حشد أفضل جهودهم للنهوض بمتوالية السلام بجميع مراحلها من الوقاية إلى التنمية الطويلة الأجل. كما أن إيجاد صلة قوية ومدعومة جيدا بين الحفاظ على السلام وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هو أيضا بالغ الأهمية، لأنه يعزز آفاق تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، أود أن أسلط الضوء على عدد من النقاط التي أصبحت موضع اهتمام إندونيسيا في جهودها الرامية إلى مواصلة النهوض بأنشطة بناء السلام.

أولا، تؤكد إندونيسيا على الدور الحيوي للجنة بناء السلام في تيسير الاتساق بين الحكومات وبين الركائز، إلى جانب دورها الاستشاري للبلدان المهتمة بالأمر ومجلس الأمن. وتشدد إندونيسيا على أهمية اللجنة لتنفيذ التوصيات والخيارات الواردة في التقرير الأخير للأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على السلام (A/72/707). ونثني على العمل الهام الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في دعم عملية الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام في ليبريا. ونحن فخورون وسعداء لأن حفظة السلام الإندونيسيين كانوا من بين آخر مجموعة تغادر البلد. وفي حالة جمهورية أفريقيا الوسطى، نؤكد، في جملة أمور، الحاجة إلى التآزر بين حفظ السلام وبناء السلام. وبالنسبة لبوروندي وغينيا – بيساو وسيراليون، يمكن للجنة، بدعم من شركاء الأمم المتحدة الآخرين والشركاء الإقليميين، أن تفعل المزيد لدعم جهود الوقاية فضلا عن إنشاء آليات لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

ثانيا، نتفق على أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود للاستفادة من الأدوار التي تقوم بها لجنة بناء السلام في الدعوة وفي تعبئة الموارد. وبناء على ذلك، وحيث أن نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان المتضررة من النزاعات قد هبطت من ٤٠ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٢٨ في المائة في عام ٢٠١٥، ومع انخفاض المبلغ المخصص لبناء السلام في البلدان

المتضررة من النزاعات من ١٨ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠٠٩ إلى ١٣ في المائة في عام ٢٠١٥، ينبغي للجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام مواصلة استكشاف كيفية توفير الموارد المالية وغيرها من الموارد التي تحتاجها البلدان المتضررة. ويمكنها أيضا التركيز على مجالات أوسع مثل التعليم والصحة والتجارة والاستثمار المحلي والدولي، ولا سيما التمويل البالغ الصغر المستدام ذاتيا والتوسع في الاقتصاد الرقمي ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب بناء شراكات مبتكرة وتيسير الوصول إلى صناديق الأسهم الخاصة. ونحن بحاجة إلى تنشيط الاقتصاد وتهيئة بيئة من الاستقرار والثقة والدعم والنمو والتنمية. كما أننا نرى ميزة كبيرة في الخيارات المتاحة لزيادة تمويل أنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام ورفع درجة أولويتها، على النحو المبين في تقرير الأمين العام.

وقد يسرت إندونيسيا إيجاد سبل ملموسة لتوليد الموارد اللازمة للبلدان المتضررة من النزاع، وستواصل القيام بذلك. ونعتقد أن نتائج فرقة العمل الأولى للجنة بناء السلام المعنية بسياسات الشراكة مع القطاع الخاص، والتي يسرتها إندونيسيا خلال السنوات الأولى للجنة، لا تزال صالحة. كما سنواصل، جنبا إلى جنب مع وفد النرويج، النهوض بمسألة تمويل بناء السلام.

ثالثا، تؤكد إندونيسيا أهمية صندوق بناء السلام، وتقدر طريقة إدارته. وتجدر الإشارة إلى أن التمويل المعتمد في عام ٢٠١٧ وقدره أكثر من ١٥٧ مليون دولار، وهو أعلى مبلغ على الإطلاق يوافق عليه الصندوق، يؤكد من جديد التحدي الهائل المتمثل في توفير المساعدات اللازمة. وكسابق عهدها، ستواصل إندونيسيا تقديم الدعم للصندوق والمساهمة فيه. ونحن نتفق مع سياسة تشجيع إنفاق الأموال عبر جميع مراحل الحفاظ على السلام، أي، في مرحلتي الوقاية والتصعيد ومرحلة ما بعد النزاع. ونرحب أيضا بجهود الصندوق الرامية إلى تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة وإلى وضع مقياس مرجعي يتمثل في إدارة ٨٢ في المائة على الأقل من المشاريع بوصفها برامج مشتركة. ونود أن نشجع المزيد من الرصد المجتمعي والحوار عن طريق الفيديو بين لجنة بناء السلام والمجتمعات المحلية المستفيدة من مشاريع الصندوق.

رابعا، تشدد إندونيسيا على فوائد التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل بناء السلام. ويسرنا أن نعلم أن مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ينفذ نُهجا متكاملة للسلام والتنمية في تشاد وتيمور – ليشتي وسيراليون والصومال وهايتي بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة وغرفة التجارة والصناعة الإسلامية. ونلاحظ تشجيع الأمين العام للقيادات العليا في الأمم المتحدة على مواصلة استكشاف التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ونأمل أن نرى المزيد من المشاريع الملموسة استنادا إلى هذا النموذج.

أخيرا، يشدد وفد بلدي على أدوار لجنة بناء السلام بوصفها هيئة استشارية لمجلس الأمن وحلقة وصل بأجهزة الأمم المتحدة الأخرى. وبينما نسعى إلى تحسين التكامل بين ركائز الأمم المتحدة المتمثلة في السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان والعمل الإنساني، لا سيما من خلال إعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن، فإن الخبرة الواسعة للجنة ونقاط قوتها النسبية وتجربتها ستكون في غاية الأهمية. ومن جانبها، ستواصل إندونيسيا جهودها الرامية إلى المساهمة في بناء السلام والحفاظ على السلام بوصفهما مشروعا تعاونيا نملك زمامه بالكامل وتنتج عنه آثار مفيدة على أرض الواقع. وسنواصل المساهمة في حفظ السلام عن طريق نشر قوات، كما فعلنا في الماضي، وسنساهم أيضا في بناء السلام والإنعاش والتنمية الطويلة الأجل. وبالنسبة لنا، فإن متوالية السلام ينبغي ألا تكون مجرد شعار، بل ينبغي لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة السعي بشكل ملموس من أجل تحقيقها.

السيدة لودي (باكستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالثناء على رئيس لجنة بناء السلام، السفير ايون جينغا، على إسهامه الممتاز في عمل اللجنة. كما نعرب عن تقديرنا للسفير تشو تاي – يول على ما قام به من عمل بصفته رئيس لجنة بناء السلام في عام ٢٠١٧.

إن التقرير المعروض علينا (A/72/721) يوفر لمحة عامة مفيدة عن عمل لجنة بناء السلام خلال دورتها الحادية عشرة، إلى جانب توصيات مفيدة وعملية المنحى. وهو يسلط الضوء على عمل لجنة بناء السلام بشأن مسائل قُطرية وإقليمية ومواضيعية وعلى الحوار الذي دار بشأن أساليب عملها طوال العام المنقضي، بهدف تعزيز الاتساق في مجالات بناء السلام والحفاظ على السلام.

وقد ولد استعراض هيكل بناء السلام لعام ٢٠١٦ زخما جديدا في مناقشاتنا بشأن الحفاظ على السلام وفي عمل لجنة بناء السلام ذاتها، وزاد من توقعاتنا بشأن دور لجنة بناء السلام وطاقاتها الكامنة. ونتوقع من اللجنة أن تستعيد مركزها بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية فعالة لدعم جهود السلام في البلدان المتضررة من النزاع.

وعلى الرغم من أن ولايتها ذات طابع استشاري في الغالب، فإن لجنة بناء السلام تضطلع بدور فريد في تعزيز الاتساق بين الحكومات. وقد شهدنا لجنة بناء السلام تتناول طائفة واسعة من المسائل، تتباين ما بين المسائل العابرة للحدود والمسائل الإقليمية في منطقة البحيرات الكبرى والساحل، إلى دعم المرحلة الانتقالية لعملية السلام في ليبريا، وإلى اعتماد استراتيجية جنسانية. كما استخدمت الدول الأعضاء منبر اللجنة لإجراء مناقشات بناءة بشأن بابوا غينيا الجديدة وبوركينا فاسو وجزر سليمان وسري لانكا والصومال وقيرغيزستان وكولومبيا، وذلك بمبادرة من البلدان المعنية.

وقد لمست باكستان بشكل مباشر نتائج الأعمال التي تضطلع بها لجنة بناء السلام، وذلك بصفتها عضوا في اللجنة وأيضا بوصفها أحد أكبر البلدان المساهمة بقوات في العالم في البلدان التي يجري فيها جانب كبير من هذه الأعمال. وتقوي هذه التجربة إيماننا بأن تعزيز هيكل بناء السلام والنهوض بجدول أعمال بناء السلام ليسا أمرين هامين فحسب، بل إنهما من المسائل الهامة والملحة على السواء. واليوم، وبينما يتحول خطابنا المتعلق بحفظ السلام نحو الحاجة إلى إيجاد حلول سياسية ووضع استراتيجيات خروج لبعثات حفظ السلام، نرى أن ثمة مجالين يمكن للجنة بناء السلام توفير حلقة الوصل الحيوية فيهما من خلال دورها الاستشاري: أولا، في السعي إلى تحقيق هدف أولوية العمل السياسي، وثانيا، أثناء الفترات الانتقالية وبعد سحب بعثات حفظ السلام.

وأود أن أوضح بإيجاز هاتين النقطتين.

إن خطة عمل الأمين العام لعمليات حفظ السلام تشدد ،على النحو الواجب وبصورة مناسبة، على الحاجة إلى الحلول السياسية لدعم حفظ السلام. وفي هذا السياق، يمكن للجنة بناء السلام أن تسدي المشورة إلى مجلس الأمن بشأن مسائل التنمية الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل التي يمكن أن تشجع تلك البلدان على إيجاد التسوية والحلول السياسية. ويمكن لدور اللجنة في تنظيم المناسبات التي تجتمع فيها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعنية والمؤسسات المالية الدولية مع البلدان الرئيسية في المنطقة أن يساعد على بناء خزان هائل من المعلومات الوجيهة والمستكملة.

ثانيا، يمكن للجنة بناء السلام أن تكون جهة فاعلة حاسمة خلال وبعد عمليات السلام الانتقالية، لا سيما من عملية حفظ السلام إلى فريق الأمم المتحدة القطري. ومن خلال أمثلة من قبيل الخفض التدريجي لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في العام الماضي وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا في وقت

سابق من هذا العام، نشهد تطور بعثات حفظ السلام إلى مرحلة بناء السلام. وهدفنا الجماعي ينبغي أن يكون هو الحيلولة دون أي انتكاس إلى حالة النزاع من خلال بناء القدرات وبسط سلطة الدولة. ويجب أن تصبح اللجنة وسيلة تتم من خلالها مراعاة آراء ومنظورات جميع الجهات الفاعلة المعنية في قرارات مجلس الأمن خلال تلك المراحل الانتقالية البالغة الأهمية. ومن شأن ذلك أن يكفل استناد المراحل الانتقالية إلى الحقائق على المستوى القطري.

وإذ أنتقل إلى تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/72/740) قيد المناقشة اليوم، يبدو أنه يعرض صورة مالية أكثر تفاؤلا مما شهدناه في الماضي. ونأمل أن يتعزز في السنوات المقبلة دور صندوق بناء السلام بوصفه أداة مالية لتحفيز بناء السلام. ونعتقد أن عمليات بناء السلام الفعالة والطويلة الأجل يجب أن تستند إلى مواءمة الأولويات والموارد. ومن أجل الحفاظ على وعد الحفاظ على السلام، من الضروري ضمان توافر تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به لدعم بناء السلام على الصعيد القطري. ونود أن نشير إلى أن الأمين العام اقترح في تقريره عن الحفاظ على السلام (A/72/707) بعض الأفكار المبتكرة من أجل توفير تمويل يمكن التنبؤ به لبناء السلام وتعزيز صندوق بناء السلام. ونحن نتطلع بأمل إلى إجراء مناقشات مفصلة بشأن ما قُدم من خيارات .

وأخيرا، مع زيادة التركيز على الحفاظ على السلام، من المهم أن نتذكر أن هذا لا يمكن أن يتحقق بدون القيادة السياسية الوطنية، واستعادة الثقة بين المواطنين ومؤسساتهم، والعمل الدؤوب على تحويل العمليات السياسية بحيث يمكن إدارة النزاعات داخل المجتمع بدون عنف. فالسلام الدائم لا يمكن فرضه من الخارج. ولا يمكن بناؤه إلا من الداخل. ويجب على لجنة بناء السلام أن ترقى إلى مستوى التحدي المتمثل في الاضطلاع بدور استشاري لدى مجلس الأمن بشأن مسائل السلام والأمن، وبطبيعة الحال، لدى الجمعية العامة بشأن مسائل التنمية وبناء السلام الأوسع نطاقا.

السيدة ميخيا بيليث (كولومبيا) (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر الأمين العام على تقريره (A/72/740)، الذي يبين أن لجنة بناء السلام منبر يعزز الاتساق والعمل المشترك من أجل بناء السلام في الأمم المتحدة وخارجها. ويجسد التقرير العمل المتواصل للمنظمة ودولها الأعضاء استنادا إلى استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة والقرارين (القرار ٢٧٦/٧٢ وقرار مجلس الأمن ٢٤١٣ (٢٠١٨)) اللذين اتخذناهما في نيسان/أبريل، واللذين يسعيان إلى زيادة ما تحتاجه لجنة بناء السلام من كفاءة ومرونة من أجل تقديم الدعم الحقيقي لبناء السلام والحفاظ على السلام. وقد تجسدت هذه المهمة، الصعبة لأنها تنطوي على تحديث سير وعمل هيئة مصممة لكي تكون جسرا بين جميع الجهات الفاعلة المعنية ولتقدم إليها المشورة بشأن استراتيجيات ما بعد انتهاء النزاع، في الريادة التي أبان عنها كل من رئيسها المنتهية ولايته، السفير تشو تاي – يول، ممثل جمهورية كوريا، والرئيس الحالي، السفير أيون جينغان ممثل رومانيا، اللذين يعرب لهما بلدي عن تقديره.

وبالنسبة لكولومبيا، بصفتها عضوا في اللجنة، فإن أكب ما نرغب فيه هو رؤية عمليات بناء السلام تتكلل بالنجاح. واقتراح الأمين العام لإصلاح ركيزة السلام والأمن يسير على المسار الصحيح فيما يتعلق بجهودنا الرامية إلى تحقيق السلام العالمي المستدام والدائم على أساس هيكل مصمم لتجنب التجزئة. ولدينا الآن ولاية حاسمة لتمكيننا من مواصلة إحراز التقدم في التحديث اللازم والأداء الفعال للأمم المتحدة، ليس فقط من أجل الحفاظ على السلم والأمن فحسب، بل أيضا لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام الدائم الذي يمكن أن يفسح للشعوب المجال للنمو والتطور في بيئة عالمية أكثر استقرارا.

وكما يذكر التقرير، ومثلما أقر عدد من الوفود هذا الصباح، فإن كولومبيا مثال على العمل الذي يمكن أن تدعمه اللجنة

وصندوق بناء السلام في اللحظات الحاسمة عن طريق تأمين الموارد والشركاء الاستراتيجيين من أجل تنفيذ المشاريع التي لها أثر مباشر في الميدان بعد التوقيع على اتفاق سلام. وكما لاحظ الرئيس خوان مانويل سانتوس كالديرون هنا خلال الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدتم في نيسان/أبريل، سيدي الرئيس، فإن ”بناء السلام مثل بناء كاتدرائية – عملية طويلة ومعقدة تستغرق وقتا، لبنة لبنة.“ (انظر A/72/PV.83) ولكل إسهام أهميته.

وفي الختام، لا يفوتني أن أشير إلى أن تعبئة الموارد من جانب كل من لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام تيسر المشاركة والانخراط الفعالين للقطاع الخاص والمجتمع المدني، ليس فقط كمصدرين لتبادل الممارسات الجيدة فحسب، بل أيضا بوصفهما مشاركين مباشرين في عمليات بناء السلام يوفران الموارد من أجل تحقيق النمو والاستدامة في بلد يسير أخيرا باتجاه السلام. وأشكر الجمعية على ثقتها ودعمها المستمرين.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. وخلال السنوات القليلة الماضية، أثبتت لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام قيمتهما فيما يتعلق بجهود الأمم المتحدة لإحلال السلام دعما للحفاظ على السلام، وأكدا دورهما في أعمال الأمم المتحدة من أجل السلام والأمن. ولهذا السبب نرحب بتعزيز هيكل بناء السلام وندعمه من خلال عملية إصلاح الأمم المتحدة. ويجب أن يكون منع نشوب النزاعات وبناء السلام مسعى مشتركا وجهدا مشتركا منسقا وهدفا مشتركا للجميع بغية الحفاظ على السلام. ونرحب بتقرير لجنة بناء السلام (A/72/721) وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/72/740)، لأنهما يبينان أن عمل اللجنة والصندوق يحدث أثرا حقيقيا على أرض الواقع.

وإذ أغتنم هذه الفرصة، أود أن أشكر الأمين العام وفريقه على عملهما بشأن الحفاظ على السلام وبناء السلام، فضلا عن الممثل الدائم للجمهورية كوريا على قيادته وعمله الممتاز أثناء رئاسته في عام ٢٠١٧ والممثل الدائم لرومانيا على مواصلة السير في هذا الطريق في عام ٢٠١٨. وباعتبار ألمانيا أحد نواب رئيس لجنة بناء السلام وعضوا في اللجنة التنظيمية، فإنها ملتزمة التزاما كاملا بدعم الرئاسة ومواصلة تعزيز لجنة بناء السلام.

وسواء كنا نتكلم عن الأفرقة القطرية أو والبعثات السياسية أو بعثات حفظ السلام، فإن منع نشوب النزاعات هو أساس بناء السلام والحفاظ عليه. وقد شكل التقرير المشترك بين الأمم المتحدة والبنك الدولي ”سبل تحقيق السلام“ دليلا إضافيا على أن منع نشوب النزاعات يحقق النتائج. فالانتقال من رد الفعل إلى منع نشوب النزاعات يمكن أن ينقذ الأرواح ويحد من التكاليف إذا تصرفنا مبكرا، بشكل شامل وجماعي. ولجنة بناء السلام يمكن أن تكون المنتدى السياسي المناسب لتنفيذ نهج منع نشوب النزاعات من خلال عقد اجتماعات مع أصحاب المصلحة المعنيين واقتراح بذل الجهود الهادفة بغية معالجة الأسباب الجذرية ومنع اندلا ع الأزمات.

وسنواصل تشجيع العمل على الحالات القطرية والإقليمية في اللجنة التنظيمية، مع دعم الملكية الوطنية والقيادة الإقليمية.

لا يسعنا إهدار الموارد الشحيحة أوتكرار وازدواجية الجهود داخل منظومة الأمم المتحدة أو الافتقار إلى الاتساق، ولا سيما كدول أعضاء. نحن أعضاء الجمعية العامة، وبعضنا أيضا أعضاء في مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام ومجلس الأمن. وينبغي لنا أن نشعى لإيجاد أوجه التآزر، أينما وجدت، لكي نتمكن من الحفاظ على السلام بطريقة شاملة. وينبغي لنا كفالة تعزيز الدور الاستشاري الذي تقوم به لجنة بناء السلام من أجل مجلس الأمن وأن بإمكانها تقديم إسهام لمجلس الأمن فضلا عن متابعة جوانب بناء السلام في العديد من حالات الأزمات.

وينبغي لنا أيضا، بصفتنا الدول الأعضاء، كفالة أن الزخم الإيجابي الحالي للحفاظ على السلام، ولا سيما في أعقاب الاجتماع الرفيع المستوى الأخير في نيسان/أبريل (انظر

A/72/PV.83–A/72/PV.87) والإصلاحات الجارية، يمكن تحويله إلى تعاون أوثق وأقوى مع مجلس الأمن بشأن مسائل شاملة مثل منع نشوب النزاعات، وكذلك أثناء صياغة ولايات حفظ السلام من أجل المساعدة على كفالة الاتساق مع جهود بناء السلام. لقد أكد مجلس الأمن، في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٤ أيار/مايو (S/PRST/2018/10)، على أهمية الاستفادة من مشورة لجنة بناء السلام، وكذلك عند موافقة الأمم المتحدة والحكومات والسلطات الوطنية وغيرها من الجهات المعنية على اتفاقات تتعلق بولايات بعثات الأمم المتحدة وبالمراحل الانتقالية.

ولكي تكون اللجنة مهيأة لذلك الغرض، يجب أن يفي مكتب دعم بناء السلام بدوره المحوري ويدعم اللجنة في هذه المساعي. إنه يقوم بالفعل بعمل رائع فيما يتعلق بصندوق بناء السلام. وكما قال وزير خارجية ألمانيا هايكو ماس في الاجتماع الرفيع المستوى، يجب تمويل سياسة السلام المعاصرة بالطريقة الصحيحة. وقد استجابت ألمانيا بالفعل لطلب الأمين العام تحقيق زيادة كبيرة في التمويل ورفعت ميزانيتها لمنع الأزمات وتحقيق الاستقرار والمعونة الإنسانية بأكثر من ثلاثة أضعاف إلى ٢,٥ بليون يورو في عام ٢٠١٧. كما ساهمت بمبلغ ٢٦ مليون دولار في صندوق بناء السلام وستقدم مساهمة كبيرة أخرى هذا العام. ونشجع الآخرين على زيادة دعمهم أيضا.

السيد آلن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): تفخر المملكة المتحدة بأنها عضو في لجنة بناء السلام. ولا يسرنا أنها أصبحت جهازا أكثر مرونة وديناميةفحسب، بل وأنها رفعت مستوى طموحاتها وتحدث أثرا حقيقيا.

نحن نرى ثلاث فرص لتسريع وتيرة التقدم. أولا، ينبغي أن يكون الهدف الشامل للجنة بناء السلام هو المساعدة في دفع تنفيذ جدول أعمال الحفاظ على السلام. في كل بلد ومنطقة تركز عليها، ينبغي أن تخضع جهات الأمم المتحدة للمساءلة عن الكيفية التي تعمل بها مع بعضها البعض للتصدي لمسببات النزاع. فعلى سبيل المثال، من المناسب أن منطقة الساحل مدرجة الآن في جدول أعمال اللجنة. هناك بضعة سياقات أخرى تمس فيها الحاجة إلى التدقيق الداعم من قبل اللجنة أو هناك طلب عليه. لكن الانكفاء على الذات ليس كافيا. وبصفتنا ممثلين في مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأكبر المانحين والبلدان المساهمة بقوات، ينبغي لنا أن نفعل المزيد لكفالة فهم الحفاظ على السلام والنهوض به من خلال الدوائر التي نمثلها.

ثانيا، يجب أن تصبح اللجنة منتدى تتمكن فيه الأمم المتحدة من الانخراط مع المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني وإقامة شراكات معها. وينبغي ألا نتظاهر بأنه يمكن للأمم المتحدة أن تفعل كل شيء، لكنها تتمتع بالشرعية للمساعدة على كفالة أن المجتمع الدولي الأوسع نطاقا يعمل على تحقيق كل شيء. إن الانخراط الناجح للجنة مع بلدان غرب أفريقيا في العام الماضي يبين مدى أهمية الاتساق والشراكة الدولية.

ثالثا، نحض لجنة بناء السلام على مواصلة تطوير الممارسات بشأن أفضل السبل لمساعدة مجلس الأمن في البلدان التي تمر بمراحل الانتقال من حفظ السلام. لقد شهدنا جميعا كيف تكاتفت ليبريا والولايات المتحدة السويد للمساعدة في إدارة المرحلة الانتقالية لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا – خطة لبناء السلام مع ملكية واسعة وشاملة للجميع أرشدت بنجاح البلد وشركاءه خلال الانتقال من حفظ السلام في فترة انتقال سياسي صعبة. وفي حين أن كل سياق مختلف، بطبيعة الحال، هناك دروس إيجابية لنستفيد منها في المستقبل.

منذ إنشائه في عام ٢٠٠٦، خصصنا أكثر من ١٧٠ مليون دولار لصندوق بناء السلام، مما يجعل المملكة المتحدة أكبر الجهات المانحة على نحو تراكمي حتى الآن. ويسعدنا أن نرى تزايد تعهدات الآخرين على أساس سنوي. المنافسة

الصحية على احتلال المرتبة الأولى أمر نرحب به، ومن السهل رؤية السبب في قطع الآخرين لهذه الالتزامات. لقد نهض الصندوق بالاتساق في الأمم المتحدة، وقدم الدعم للتحليل والبرمجة المشتركة في مالي، على سبيل المثال. وقاد الطريق فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك عن طريق تخصيص موارد لتمكين المرأة. هناك شراكات للأمم المتحدة ما كانت ستقام بدون الصندوق، ولا سيما مع البنك الدولي، في سياق صعب كسياق اليمن مثلا. وقد استثمر الصندوق في مجالات لم يستثمر فيه آخرون، حيث سد أولا الفجوات ثم أقنع الآخرين بالاستثمار على نطاق واسع، كما رأينا في كولومبيا. لذلك ليس من المستغرب أن تطلب الحكومات التي تلقت الدعم من صندوق بناء السلام المزيد وأن تبدي حكومات أخرى لم تفعل بعد الاهتمام بذلك.

من الواضح أن الاتساق والمنع والشراكات والاستثمار الحفازة تتماشى كلها مع رؤية الأمين العام للحفاظ على السلام. وتؤيد المملكة المتحدة رغبته في رؤية صندوق بناء السلام ينمو، لكن أن يحدث بمفرده زيادة كبيرة في عدد وحجم مشاريع بناء السلام لن تحقق حجم التغيير الذي نود أن نراه. يجب أن تقترن زيادة الموارد بخطة طموحة مملوكة لقيادة الأمم المتحدة لإحداث تغيير نظامي تماشيا مع الرؤية الواردة في قرارات الحفاظ على السلام.

لقد أعطت الدول الأعضاء الضوء الأخضر لمنظومة الأمم المتحدة للنهوض بتنفيذ خطة الحفاظ على السلام. لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام أساسيان لتحقيق التقدم؛ علينا جميعا القيام بدورنا لتحقيق ذلك.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تود الصين أن تتوجه بالشكر لرئيس الدورة الحادية عشرة للجنة بناء السلام، السفير تشو تاي – يول، ممثل كوريا الجنوبية، على عرض تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الحادية عشرة (A/72/721). ونثني على عمل اللجنة والإنجازات التي تحققت في العام الماضي. ونود أيضا أن نهنئ الممثل الدائم لرومانيا، السفير أيون جينغا، على تعيينه رئيسا للدورة الثانية عشرة للجنة.

تأسس نظام الأمم المتحدة لبناء السلام في عام ٢٠٠٦. ومنذ ذلك الحين، اضطلعت لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام، بوصفها هيئاته الرئيسية، بأدوارها وتعاونت تعاونا وثيقا من أجل تنفيذ ولاياتها بموجب قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة ولتنسيق جهود المجتمع الدولي لدعم إعادة الإعمار في البلدان الخارجة من النزاع. وتحققت نتائج إيجابية. في نيسان/أبريل، عقدت الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين اجتماعا رفيع المستوى بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام (انظر A/72/PV.83–A/72/PV.87). وأجرى ممثلو جميع البلدان مناقشات متعمقة بشأن أعمال الأمم المتحدة في مجال بناء السلام واتفقوا على مواصلة البحث فيما يتعلق ببناء السلام والحفاظ على السلام.

وأود أن أدلي بالنقاط التالية بشأن عمل الأمم المتحدة لبناء السلام. أولا، ينبغي له أن يتقيد بمبادئ ملكية البلدان المعنية، التي ينبغي أن تكون المحركات الرئيسية لأعمال بناء السلام. إن جهود البلدان في مراحل ما بعد انتهاء النزاع أساسية لتحقيق السلام الدائم والاستقرار والتنمية. وينبغي للأمم المتحدة وغيرها من الشركاء في بناء السلام التقيد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترام ملكية البلدان المعنية وتقديم المساعدة البناءة على أساس إرادة تلك البلدان واحتياجاتها المحددة.

ثانيا، ينبغي أن يرتكز عمل بناء السلام على حقائق في الميدان. إن البلدان لديها حالات وطنية مختلفة بمستويات مختلفة من التنمية. وحتى أكون مركزا في ذلك الصدد، ينبغي أيضا أن يكون التخطيط وأساليب بناء السلام مختلفة أيضا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبني جهوده على أوضاع البلدان المعنية في وضع خطط عمل بناء السلام، مع التركيز على تعزيز قدرة

البلدان المعنية على تحقيق التنمية الذاتية. ينبغي أن يكون تعزيز الأمن والتنمية السياسية وبناء القدرات الهدف الشامل، بحيث يبلغ أثر مساعدة المجتمع الدولي حده أقصى من خلال مواءمة المساعدة مع الاحتياجات الفعلية للبلدان المعنية.

ثالثا، ينبغي لعمل بناء السلام أن يحسن من التنسيق والكفاءة. توجد أطراف عديدة مشاركة في أنشطة بناء السلام، بما في ذلك الحكومات والجهات ذات الصلة صاحبة المصلحة في البلدان المعنية، والمنظمات الإقليمية، والأمم المتحدة، والمنظمات المالية الدولية، وكذلك الكيانات الدولية الأخرى والوكالات المتخصصة. وينبغي للأمم المتحدة أن تؤدي دورها بوصفها منبرا وأن تولي جل جهدها لدور لجنة بناء السلام في تعزيز التنسيق بين جميع الأطراف وأن تكمل إحداهما عمل الأخرى، وتجنب الازدواجية وإهدار الموارد.

رابعا، ينبغي أن يعترف عمل بناء السلام بأهمية دور الشركاء الإقليميين. وينبغي للجنة بناء السلام وتشكيلاتها القطرية أن تعمل على تحسين الاتصالات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وينبغي لبرامج بناء السلام المخصصة لبلدان بعينها أن تتماشى مع استراتيجيات تلك البلدان والمناطق من أجل إقامة جوانب التآزر. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي دعم جهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى تنفيذ مبادرات، من قبيل خارطة طريق هيكل السلم والأمن الأفريقي ٢٠١٦-٢٠٢٠، بغية مساعدة أفريقيا على تحقيق السلام والاستقرار والازدهار على الدوام.

إن الصين ملتزمة بتعزيز السلام العالمي والتنمية، وهي على استعداد لتقاسم الفرص والإنجازات الإنمائية مع البلدان الأخرى، مع توفير المزيد من المنافع العامة من أجل تحقيق السلام العالمي والاستقرار والتنمية والرخاء. ونحن على استعداد للعمل مع جميع البلدان الأخرى في بناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية بغية تقديم إسهامات أكبر في الحفاظ على السلام العالمي وتعزيز التنمية المشتركة.

السيد براون (ليبريا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الأمين العام على تقريره (A/70/327). تود ليبريا أيضا أن تعرب عن تقديرها لجمهورية كوريا على قيادتها للجنة بناء السلام في ٢٠١٧. ونسلم أيضا بالقيادة الممتازة لرومانيا بوصفها الرئيس الحالي. أود اليوم أن أتناول النقاط التالية:

تقر ليبريا بأن صندوق بناء السلام أثبت أنه أداة مفيدة وهامة في سعينا إلى تحقيق نموذج فعال للحفاظ على السلام ومنع نشوب النزاعات. مما لا شك فيه أنه يجب علينا الاستمرار في استكشاف طرق مبتكرة يمكننا من خلالها مواصلة الاستثمار في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. إن صندوق بناء السلام لا يمكن أن يكون البديل. ذلك أمر بديهي. وما نعرفه هو أنه بفضل المرونة، يمكن لصندوق بناء السلام أن يساعد في التدخلات ذات الأثر السريع في مختلف المسائل المتعلقة ببناء السلام. ومن المهم أيضا الإشارة إلى أنه أظهر أن بوسعه الجمع بين الشركاء والجهات الوطنية صاحبة المصلحة المهمة في العملية الشاملة للعمل معا، ومن ثم ضمان المكاسب السريعة للجميع والاستمرار في التزامات جميع أصحاب المصلحة بالجهد العام لتوطيد السلام.

لذلك مما يشجع ليبريا أنه أُحرز تقدم كبير في المساهمات التي قدمت لصندوق العودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهدافه. إننا إذ نسعى جاهدين إلى الوفاء بهذه الأهداف، نحذر مرة أخرى من مغبة استخدام صندوق بناء السلام أو تصوره كبديل للمساعدة الإنمائية، أو غير ذلك من ضروب الدعم اللازم. وندرك أهمية ضمان أن تظل كل دولة من الدول الأعضاء مسؤولة عن تنميتها. ومن المهم أيضا أن تشمل أيضا مرونة الصندوق، التي تجعل منه أداة مهمة للتدخل، قدرة إدارة الصندوق على التكيف مع الأولويات الوطنية المتغيرة من دون المساس بالشفافية والمساءلة في الميدان. ويسر ليبريا أن تكون نموذجا يبرهن على أن صندوق بناء السلام يعمل بالفعل. وفي

هذا الصدد، لا نزال ملتزمين بخطة بناء السلام. ونتطلع إلى مواصلة العمل مع اللجنة والصندوق وجميع شركائنا وأصحاب المصلحة لتحقيق الأهداف المهمة الواردة في الخطة.

أخيرا، وبفضل الصندوق ودعم العديد من شركائنا، بالإضافة إلى قدرة شعبنا، تواصل ليبريا العمل على توطيد السلام وتعميق الديمقراطية ونشر ثمار الأمن في جميع أنحاء المنطقة. ونشكر جميع المساهمين في صندوق بناء السلام، إلى جانب رئيس الجمعية العامة، والأمين العام على القيادة المستمرة. في الختام، نود أيضا أن نشكر شركاءنا في التنمية على تفهمهم باستمرار ودعمهم لليبريا.

السيد بيابو (الهند): نشكر جمهورية كوريا ورومانيا على إسهاماتهما. تأتي مناقشتنا المشتركة اليوم، يا سيادة الرئيس، بعد شهر بالضبط من استضافة الاجتماع الرفيع المستوى بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام (انظر A/72/PV.83، A/72/PV.87)، الأمر الذي يبين تزايد الاعتراف الدولي بالمفهوم الأوسع للحفاظ على السلام، والطبيعة الشاملة للمسائل المعنية. إن اتخاذ القرار ٢٧٦/٧٢ بتوافق الآراء أثناء الاجتماع يدل على التزامنا الجماعي بالمضي قدما في المسائل المتصلة بهيكل بناء السلام. ونود أن نشكر الأمين العام على تقريره عن بناء السلام والحفاظ على السلام (A/72/740)، وهو أيضا محور تركيز الاجتماع الرفيع المستوى. إن تقريره عن صندوق بناء السلام (A/72/740) يوفر لمحة عامة جيدة عن حالة الصندوق والمشاريع التي يضطلع بها.

تتيح لنا هذه المناقشة السنوية في الجمعية العامة فرصة للتأمل في ما تم إنجازه، فضلاً عن تحديد الأهداف التي يتعين تحقيقها. ونرحب بالجهود التي تبذلها لجنة بناء السلام من خلال عدد من الأنشطة لدعم البلدان والمناطق الإقليمية مع أولويات بناء السلام وتعزيز الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. إن ما تبذله من جهود لتوسيع وتعزيز الدعم المقدم إلى مختلف البلدان، بما فيها جزر سليمان، وكولومبيا، وسري لانكا، ومناطق عديدة، مثل منطقة الساحل، ولجنة حوض بحيرة تشاد، والبحيرات الكبرى، بالإضافة إلى تشكيلاتها القطرية الخمس، كلها جهود جديرة بالملاحظة.

نرحب بالجهود التي تبذلها في بناء الشراكات مع أصحاب المصلحة داخل الأمم المتحدة وخارجها، بما في ذلك البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي وغيرهما من المؤسسات المالية الدولية. إن دور لجنة بناء السلام مهم وينبغي تعزيزه لأنه جسر يربط بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ونرحب أيضا بالجهود التي تبذلها اللجنة في إجراء مداولات بشأن المسائل المواضيعية، بما في ذلك نوع الجنس، والشباب، والتمويل، وبناء المؤسسات والملكية الوطنية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات).

يظل بناء السلام والرخاء للجميع أحد الأهداف الرئيسية للمجتمع الدولي. وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد به، فإن مفهوم بناء السلام الذي وسع نطاق تركيزه إلى حالات ما بعد النزاع وأدى إلى إنشاء هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام قبل حوالي عقد ما زال يعاني بسبب عدم كفاية التمويل، الأمر الذي يكشف عدم وجود إرادة سياسية حقيقية. ويقدم تقرير الأمين العام عددا من الاقتراحات المفيدة بشأن الكيفية التي يمكن بها تعزيز فعالية منظومة الأمم المتحدة في دعم الجهود التي تقودها الدول الأعضاء وتعزيز الشراكات مع أصحاب المصلحة المعنيين وكفالة تمويل مستدام يمكن التنبؤ به لأنشطة بناء السلام من خلال صندوق بناء السلام.

ونلاحظ أن صندوق بناء السلام خلال العام الماضي قدم الدعم لمشاريع في ٣١ بلدا، بما في ذلك ٦ تشكيلات قطرية

مخصصة كانت مدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام. وفي حين كانت زيادة تبرعات الجهات المانحة للصندوق في عام ٢٠١٧ مؤشرا واضحا على الثقة في أنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام، فإن الأموال المتاحة لجهود بناء السلام لا تشكل حتى ١ في المائة من الميزانية السنوية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي هذا السياق، نرحب بخيارات التمويل المحددة التي طرحها الأمين العام في تقريره بشأن الصندوق (A/72/740)، والتي ينبغي النظر فيها على نحو جدي إذا أردنا معالجة مستويات التمويل الحالية، التي لا تزال غير كافية. ومن الجدير بالذكر أنه جرى تخصيص أكثر من ثلث الأموال لدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة خلال عام ٢٠١٧. إن مساهمة الصندوق في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تصميم وتنفيذ برامج بناء السلام التي تعطي الأولوية لإدماج الشباب ومشاركتهم وتوليهم القيادة ولجهودها عبر الحدود وشراكاتها مع المنظمات الإقليمية والصناديق المتعددة الأطراف الأخرى هي خطوات إيجابية.

ويتطلب مفهوم الحفاظ على السلام مشاركة جميع ركائز الأمم المتحدة. وينبغي دعم جهود الأمين العام لتعزيز اتساق العلميات والسياسات وتحسين القدرات على نطاق المنظومة. وتتطلع الهند، بصفتها عضوا في لجنة بناء السلام منذ إنشائها، إلى العمل مع جميع الشركاء في الاضطلاع بدور بناء من أجل تحقيق الهدف المتمثل في تحقيق السلام والازدهار لشعوبنا. ونتطلع إلى المشاركة النشطة مع الشركاء خلال الدورة السنوية القادمة للجنة بناء السلام في الشهر المقبل.

السيد إسكالانتي هاسبون (السلفادور) (*تكلم بالإسبانية*): نود أولا أن نشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة لمناقشة تقرير الدورة الحادية عشرة للجنة بناء السلام (A/72/721)، فضلا عن التقرير السنوي للأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/72/740)

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لرومانيا بصفته رئيس لجنة بناء السلام التي نحن عضو فيها. ونشيد أيضا بجمهورية كوريا على عملها كرئيسا خلال عام ٢٠١٧.

بالنسبة للسلفادور، ينبغي لعمليات بناء السلام أن تكون جزءا أساسيا من عمل الأمم المتحدة في تعزيز السلام والتنمية المستدامة. وكما قلنا في الاجتماع الأخير الرفيع المستوى بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام (انظر A/72/PV.83–A/72/PV.87) في نيسان/أبريل، فإن بناء السلام ليس مجرد مرحلة انتقالية بالنسبة لدولة ما، بل هو مهمة دائمة. ذلك لأن بناء السلام لا ينطوي على إنهاء النزاع المسلح فحسب، بل وبناء المؤسسات العامة وتطوير الوعي الجماعي فيما بين المواطنين بما يمنحه أساسا متينا. ونرحب أيضا بالخطوات الرامية إلى توطيد دعائم السلام، ولا سيما تلك المتصلة بمنع نشوب النزاعات.

ويود وفد بلدي أن يسلط الضوء على أهمية الأولويات المواضيعية التي ركز عليها عمل اللجنة في عام ٢٠١٧ والواردة في التقرير، ولا سيما تلك المتعلقة بالملكية الوطنية، حيث تصبح قيادة البلدان المشاركة في جهود بناء السلام أمرا أساسيا للنجاح. وينطبق هذا أيضا على المساواة بين الجنسين والشباب، إذ لا يمكن تحقيق السلام المستدام بدون مشاركة النساء والشباب على أرض الواقع في صنع القرار، على النحو المحدد في قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ٢٢٥٠ (٢٠١٥). ويستند هذا إلى المشاركة السلمية والبناءة للشباب، وخاصة الشابات، في المراحل الأولى للمنع وتسوية الأزمات وبناء السلام وتوطيده، مما يقلل من احتمال العودة مجددا إلى النزاع العنيف.

كما أن التمويل أمر بالغ الأهمية، بالنظر إلى أن التمويل الابتكاري لا يمكن أن يحقق أهدافه إلا إذا اقترن بإدماج جهات فاعلة وتحالفات شراكة جديدة يسفر عن التزامات حقيقية، بما في ذلك من جانب البلد المضيف.

أخيرا، فإن بناء المؤسسات، الذي نرى أنه يرتبط ارتباطا وثيقا بالهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، حلقة مفصلية هامة بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الحفاظ على السلام.

ونود أيضا أن نؤيد ونبرز الامتداد المواضيعي والإقليمي لأعمال اللجنة طوال عام ٢٠١٧ من خلال مختلف أشكال التفاعل مع البلدان غير المدرجة في جدول أعمالها، من خلال التنسيق وبناء على الطلب الصريح من البلدان التي قدمت حالات محددة لبناء السلام، مثل كولومبيا وجزر سليمان وسري لانكا، من بين أخرى. ولذلك، نؤيد الإجراءات المبينة في الفرع الثالث من التقرير، لا سيما تلك المتصلة ببناء لجنة بناء سلام أكثر مرونة استنادا إلى أساليب العمل المدرجة في المرفق.

وفيما يتعلق بالتقرير عن صندوق بناء السلام، نود أولا أن نرحب بنجاح الصندوق وثقة المجتمع الدولي فيه، التي انعكست في أعلى مستويات من المساهمات السنوية منذ إنشائه في عام ٢٠٠٦. كانت السلفادور بلدا من ٣١ بلدا استفاد مباشرة من الصندوق في عام ٢٠١٧ وبلدا من ١٢ بلدا أطلقت فيها المبادرات الخمس العابرة للحدود، في حالتنا جنبا إلى جنب مع البلدين الشقيقين هندوراس وغواتيمالا. ونعتقد أنه من المهم الاستفادة من هذا النوع من الخبرة على أعلى مستوى ممكن، من خلال تبادل الخبرات والاستفادة من مرونة الصندوق من أجل المساعدة في تغطية أكثر الاحتياجات إلحاحا في مختلف البلدان في إطار مختلف صيغ التطبيق. ومن المهم أيضا تسليط الضوء على ضرورة كفالة التنفيذ الفعال للمشاريع التي وافق عليها الصندوق، حيث قد تفقد اتساقها إذا لم تنفذ في الوقت المناسب.

واستنادا إلى محتوى التقريرين كليهما، وبالنظر إلى متابعتهما في عام ٢٠١٨ تحت رئاسة رومانيا، نود أن نختتم ببعض التعليقات المحددة. ستواصل السلفادور دعم تعزيز دور لجنة بناء السلام من خلال توسيع بعد السلام المستدام ومفهوم أوسع نطاقا لبناء السلام، على النحو المنصوص عليه في قراري عام ٢٠١٦ التوأم للجمعية العامة ومجلس الأمن (القراران ٢٦٢/٧٠ و ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، على التوالي) بغية اختتام المناقشات بشأن هيكل بناء السلام في عام ٢٠٢٠. وتؤيد السلفادور أيضا المناقشات داخل لجنة بناء السلام، في إطار متابعة القرار ٢٧٦/٧٢، المعتمد خلال الاجتماع الرفيع المستوى بشأن السلام المستدام، للنظر في تنفيذ التوصيات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتمويل، المنصوص عليها في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/72/707.

وفي سياق المناقشات الجارية في اللجنة الخامسة، تؤيد السلفادور المقترحات المتعلقة بمكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام ذات الصلة بعملية إعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن (A/72/772). ونأمل أن تعزز الدور المحوري الذي نأمل أن تضطلع به لجنة بناء السلام بالكامل وتحفز رؤية أوسع نطاقا لتحقيق السلام المستدام ومنع نشوب النزاعات في ارتباط وثيق مع تعزيز التنمية المستدامة.

وأخيرا، تتوجه السلفادور بالشكر إلى صندوق بناء السلام على ما قدمه من دعم في المشاريع المبينة في تقريره السنوي، التي نفذت من خلال الأفرقة القطرية على أرض الواقع. وفي المستقبل القريب، نأمل أن نواصل التعاون معه لكفالة تحقيق تأثير إيجابي في المجالات المحددة للعمل.

السيد فاتي (غامبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد بلدي أن يشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة المشتركة بشأن بنود جدول الأعمال ٣٠ و ٦٥ و ١١١ – بشأن تقرير لجنة بناء السلام (A/72/721)، وبناء السلام والحفاظ على السلام، وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/72/740).

قطعت غامبيا شوطا طويلا منذ تحولها الديمقراطي من الأزمة السياسية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. فغامبيا اليوم تتمتع بالسلام والاستقرار بفضل الدعم والتضامن الذي تتلقاه من الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين والإقليميين. لقد قامت لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام بدور حاسم في دعم الانتقال السلمي والديمقراطي في غامبيا. أود أيضا أن أثني

على مكتب دعم بناء السلام لشراكته القوية ودعمه المستمر اللذين يقدمهما للجهود التي نبذلها في بناء السلام. فمن خلال إسداء المشورة في مجال السياسات والدعم المالي الفوري، تمكنا من الشروع في برامج العدالة الانتقالية وسيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن. نحن الآن نقوم ببناء وتوطيد السلام الذي حققناه.

قبل يومين، قامت غامبيا والاتحاد الأوروبي، وبمشاركة من شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف والشركاء الإقليميين، بعقد اجتماع مائدة مستديرة ناجح للمانحين في بروكسل. نشكر شركاءنا على تعهداتهم بتقديم الدعم والالتزام بالتنمية الطويلة الأجل في غامبيا. قطعت لجنة بناء السلام، في مؤتمر بروكسل التزاما ماليا كبيرا لبناء السلام والحفاظ على السلام في غامبيا. نتوجه بخالص الشكر للسفير تشو على قيادته وللجنة بناء السلام على التزامها ببناء السلام في غامبيا. ونحن ممتنون لهذا السخاء من صندوق بناء السلام. ونشارك أيضا في الدعوة إلى توفير المزيد من الموارد الموجهة إلى الصندوق، لكونه يمد يد المساعدة إلى المجتمعات الضعيفة في التغلب على تحديات النزاع.

يود وفدي أيضا أن يشيد بكم، سيدي الرئيس، على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام في الشهر الماضي (انظر A/72/PV.83–A/72/PV.87) ويحدونا الأمل في أن تسهم استنتاجات ذلك الاجتماع إسهاما كبيرا في جهودنا الجماعية لدفع عجلة السلام والأمن في مختلف حالات النزاع في جميع أنحاء العالم. بالنسبة لنا في غامبيا، ترتكز الخطة الإنمائية الوطنية على حاجتنا إلى توطيد السلام وتعزيز الديمقراطية والحكم الصالح، واحترام سيادة القانون. وهدفنا الرئيسي تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة لشعوبنا في بيئة سلمية ومستقرة.

لقد تعلم وفدي دروسا مفيدة المستقاة من العمل مع لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام، ودعمهما الحاسم الذي قدماه من خلال صندوق بناء السلام. لقد أحدثت التعبئة المبكرة وتدخل الأمم المتحدة ولجنة بناء السلام في الوقت المناسب فرقا حاسما في الدعم الذي قدماه إلى حكومتنا الجديدة خلال المراحل الأولى الحرجة من عملية الانتقال. لقد أنشئ منبر للملكية الوطنية من خلال تلبية الاحتياجات المحددة للحكومة. وكان العمل مع الجهات الفاعلة الإقليمية، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، مهما جدا في إيجاد الشركاء المناسبين للتغلب على التحديات الانتقالية الرئيسية. ومكنت أيضا من تقاسم الأعباء وتحسين التنسيق بين الحكومة ومختلف الجهات الفاعلة.

بينما نعمل على توطيد مكاسبنا الديمقراطية، سنواصل الاعتماد على دعم الأمم المتحدة وهيكلها لبناء السلام بوصفهما شريكين في بناء السلام والحفاظ على السلام. سنواصل أيضا دعوة شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف والإقليميين لدعم خطتنا للتنمية الوطنية التي ستكون بداية عهد جديد من التنمية المستدامة، والإدارة السليمة واحترام سيادة القانون والسلام الدائم. إن العمل الحاسم والتحويلي الذي يقوم به هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام جدير بالمزيد من الدعم من جميع الدول الأعضاء والشركاء. فالحفاظ على السلام على المدى الطويل مسؤولية الجميع وعلى الأمم المتحدة أن تضطلع بدور محوري في هذا الصدد.

السيد لامبرتيني (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر الرئيس على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المخصصة لتقرير لجنة بناء السلام في دورتها الحادية عشرة (A/72/721) وتقرير الأمين العام الأخير عن صندوق بناء السلام (A/72/740). يبرهن هذان التقريران مرة أخرى على الدور الرئيسي الذي تضطلع به اللجنة والصندوق في إطار منظومة الأمم المتحدة، بفضل تنظيم الاجتماعات المهام التجسيرية بين الأبعاد المتفاوتة لكيانات الأمم المتحدة وأنشطتها، فضلا عن قدرتهما على إدماج النهج المخصص لبلدان بعينها مع المنظورات الإقليمية والشاملة.

عندما كنا عضوا غير دائم في مجلس الأمن في عام ٢٠١٧، أتيحت لنا الفرصة للوقوف على القيمة المضافة المهمة للجنة ومساهمتها الكبيرة في العمل اليومي لمجلس الأمن. كان ذلك ممكنا أيضا بفضل السفير تشو، الذي تود إيطاليا الإشادة بقيادته. نود أيضا أن نعرب عن خالص تقديرنا للرئيس الحالي، السفير جينغا. إن إيطاليا بصفتها عضوا حاليا في اللجنة، تؤكد دعمها الكامل له في تحقيق أهداف ولايته. في الوقت نفسه، أثبت صندوق بناء السلام أنه أداة لا نظير لها في معالجة التحديات المتعددة بطريقة سريعة ومجدية، وهذا هو السبب الذي حمل إيطاليا على زيادة مساهمتها المالية للصندوق خلال العامين الماضيين.

في الشهر الماضي، خلال الاجتماع الرفيع المستوى بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام (انظر A/72/PV.83–A/72/PV.87)، أُشير مرارا وتكرارا إلى أن تعزيز لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام عامل أساسي في تحقيق استمرار السلام المنصوص عليه في مفهوم الحفاظ على السلام. تؤكد إيطاليا من جديد دعمها القوي لجهود الأمين العام الرامية إلى تفعيل رؤيته بشأن الحفاظ على السلام على الصعيد العملي، حيث يربط بين المنع والوساطة وتعزيز واحترام حقوق الإنسان والتنمية في الرؤيا المتسقة والشاملة للسلام والأمن والنمو الاقتصادي والاجتماعي. ونشدد على أهمية كفالة التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به من أجل الحفاظ على السلام. كما تود إيطاليا أيضا أن ترحب بالدور الهام المطلوب من اللجنة ومكتب دعم بناء السلام القيام به في تنفيذ خطة الحفاظ على السلام.

السيدة غرينيون (كينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسعدني أن أكون هنا اليوم. أود أن أشيد بجمهورية كوريا على إدارتها الناجحة جدا لدفة أعمال الدورة الحادية عشرة للجنة بناء السلام وتقديم تقرير مفصل عن الإنجازات التي حققتها اللجنة خلال الدورة (A/72/721). أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ السفير جينغا، الممثل الدائم لرومانيا على ترؤسه لجنة بناء السلام خلال الدورة الحالية، وأن أشيد به على الطريقة التي يدير بها دفة أعمالها. أود أيضا أن أنوه بالسيد أوسكار فرنانديز–تارانكو، الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام، وأعضاء فريقه على التزامهم بأعمال لجنة بناء السلام.

إنّ التقرير السنوي للجنة بناء السلام (A/72/721) قيد النظر اليوم، يجسد العمل الذي أنجزته تدريجيا في العام الماضي خلال دورتها الحادية عشرة. تفخر كينيا بأنها شغلت منصب نائب رئيس اللجنة خلال تلك الفترة. لقد كان ذلك، بطريقة ما، تعزيزا للدورة العاشرة، حيث شغلت كينيا منصب الرئيس في ختام استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة في نيسان/أبريل ٢٠١٦. لقد استرشدت الدورة الحادية عشرة بنتائج الاستعراض في جهودها الرامية إلى تنفيذ التوصيات الواردة في القرارين ذواتي الصلة بالجمعية العامة ومجلس الأمن (القراران ٢٧٦/٧٢ و ٢٤١٣ (٢٠١٨)، على التوالي) نأمل أن تُدمج التوصيات الواردة في التقرير السنوي في الخطتين اللتين وضعهما الأمين العام للوقاية والإصلاح وأن تساعد في توفير المعلومات لاستعراض هيكل بناء السلام في عام ٢٠٢٠.

خلال الدورة الحادية عشرة، أحرزت اللجنة تقدما في مختلف المجالات ذات الأولوية من أجل بناء السلام والحفاظ على السلام.

وسأركز اليوم على أولويتين من هذه الأولويات وسأقدم بعض الاقتراحات بشأن كيفية المضي بهما قدما.

أولا، فيما يتعلق بالتمويل، فقد شددت لجنة بناء السلام طوال دورتها الحادية عشرة على أهمية توفير تمويل يمكن التنبؤ به لمبادرات بناء السلام والحفاظ عليه. وعلى النحو المبين في التقرير السنوي، ركزت الدورة على دور الشراكات في تمويل السلام. وفي إطار أساليب العمل المرنة للجنة، واصلت توفير منبر للبلدان المستفيدة من صندوق بناء السلام ولكنها غير مدرجة رسميا

في جدول أعمال اللجنة، بما في ذلك كولومبيا وجزر سليمان وسري لانكا، لعرض خبراتها والتحديات التي تواجهها في مجال بناء السلام. ويؤيد وفد بلدي دعوة الأمين العام إلى تحقيق طفرة هائلة في دعم صندوق بناء السلام. وقد أثبت الصندوق أنه أداة هامة ومرنة لدعم عمليات بناء السلام التي تتولى زمامها جهات وطنية، وهو بمثابة حافز مالي لجهود بناء السلام الأطول أجلا التي تجمع بين مختلف وكالات الأمم المتحدة وصناديقها.

وتولي كينيا أهمية كبرى لعمليات السلام وهي من المشاركين الرئيسيين في جهود دعم السلام على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتشمل مساهمتنا في عمليات دعم السلام في المنطقة كامل أنشطة متوالية السلام، من الوقاية وتسوية النزاعات وحفظ السلام إلى بناء السلام والتنمية الطويلة الأجل، بما في ذلك الإنعاش الوطني والجهود الوطنية لبناء السلام. وندرك جيدا أن كل هذه الجهود تتطلب توفير التمويل الملائم. ولذلك، يجب دعم المناقشات الدائرة بشأن منع نشوب النزاعات وعمليات السلام والحفاظ على السلام وبناء السلام باتخاذ تدابير ملموسة لتوفير تمويل كاف ويمكن التنبؤ به. وللأسف، فإن قدرات لجنة بناء السلام على تنظيم الاجتماعات وحشد الموارد لا تزال غير مُستغلة بشكل كامل. ويمكننا أن نفعل المزيد لمواصلة العمل مع الأمين العام فيما يتعلق بمقترحاته بشأن الخيارات المالية المتاحة، بما في ذلك من خلال الاستماع إلى آراء الدول الأعضاء ومختلف وكالات الأمم المتحدة بشأن سبل تحسين التمويل. وما زلنا نعتقد أن استخدام الأنصبة المقررة للحفاظ على السلام يظل خيار التمويل الأمثل.

ثانيا، فيما يتعلق بالشراكات، فقد عززت لجنة بناء السلام شراكاتها مع الجهات الفاعلة الأساسية وأصحاب المصلحة الرئيسيين مثل البنك الدولي والاتحاد الأفريقي، على النحو المشار إليه في التقرير السنوي. وفي العام الماضي، شارك الوفد الكيني في وفد لجنة بناء السلام الذي زار واشنطن العاصمة لتبادل الأفكار بشأن الحفاظ على السلام مع قيادات البنك الدولي، بمن في ذلك رئيسه ونواب الرئيس وأعضاء المجلس التنفيذي. كما شاركنا في وفد لجنة بناء السلام الذي زار أديس أبابا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ لمناقشة سبل تعزيز التعاون بين اللجنة والاتحاد الأفريقي. ونرحب بمذكرة التفاهم التي وقعها السفير شرقي، مفوض الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن، والسيد فرناندیث – تارانكو، الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام، لتوفير إطار لتعزيز التعاون في دعم جهود بناء السلام والحفاظ على السلام في أفريقيا. كما شاركنا في المؤتمر الآسيوي المعني ببناء السلام ومنع نشوب النزاعات في سول في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي.

وكان ذلك جزءا من جهود إقامة شراكات استراتيجية ومجدية بين اللجنة والجهات الفاعلة الرئيسية وأصحاب المصلحة الأساسيين، بما يكفل المشاركة الحقيقية للحكومات الوطنية على أساس مبدأ تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني، وهو أمر أساسي لنجاح الحفاظ على السلام. ونعتقد أن ذلك سيساعد في تعزيز الاتساق والتعاون على نطاق ركيزة السلام والأمن بأكملها، وهو ما سيؤدي بدوره إلى دعم جهود بناء السلام والحفاظ على السلام. وإدماج تلك الأطر والمبادرات في عمل اللجنة سيكفل اتباع نهج متكامل إزاء حشد الموارد من الجهات المعنية، بمن في ذلك الشركاء في التنمية.

في الختام، يتطلع وفد بلدي إلى تعاون أقوى موجه نحو تحقيق نتائج بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، ولا سيما في عملية تنفيذ القرارات المتعلقة بهيكل بناء السلام وقراري مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلام والأمن و ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن ومختلف قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالحفاظ على السلام. والواقع أن اللجنة يمكنها أن تكون حلقة وصل متينة بين الركائز الثلاث لمنظومة الأمم المتحدة وأن تحقق نتائج ملموسة من خلال التمويل المستدام وتعزيز الشراكات.

في الختام، أود أن أشكر مكتب دعم بناء السلام على تفانيه المستمر لكفالة أن يظل عمل اللجنة هاما ومدمجا في عمل منظومة الأمم المتحدة ككل.

السيدة شولغين نيوني (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسعدني كثيرا أن أحضر هنا للمشاركة في المناقشة السنوية بشأن هذا الموضوع. وفي البداية، أود أن أهنئ الميسرين، كما أهنئنا جميعنا، نحن أعضاء الجمعية العامة، على اتخاذ القرار ٢٧٦/٧٢ بشأن الحفاظ على السلام. إنه حقا إنجاز رائع لن يساعد على تعزيز عمل لجنة بناء السلام فحسب، بل سيرسخ أيضا القدرة الجماعية لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها على الحفاظ على السلام. والسويد حريصة على اتخاذ إجراءات حازمة للمضي قدما بالحفاظ على السلام، على النحو المنصوص عليه في القرارات ذات الصلة.

إن للجنة بناء السلام دورا هاما في عملية الإصلاح. وستواصل سائر هيئات وأجهزة المنظومة النظر إلى لجنتنا بوصفها نصيرة لخطة الحفاظ على السلام. فلجنة بناء السلام هيكل فريد في الأمم المتحدة وهيئة تتسم بالمرونة. ونرحب بالخطوات الهامة التي اتخذتها لتحسين أساليب عملها في السنوات الأخيرة وبالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء ومكتب دعم بناء السلام لجعلها أقرب منالا، وبالتالي السعي إلى تعزيز أهمية عملنا وتوسيع نطاقه وأثره وتحسين قابلية اللجنة للمساءلة. ويشمل ذلك اعتماد أساليب عمل استراتيجية تتسم بمزيد من الشفافية وجدول أعمال أكثر مرونة وزيادة استيعاب الجميع وتحسين الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وإبراز احتياجات بناء السلام في مجلس الأمن وإسداء المشورة بشأنها.

وتبين البيانات المقدمة إلى لجنة بناء السلام من جزر سليمان وكولومبيا، وبشأن الجهود الإقليمية في منطقة الساحل، أن اللجنة يمكن أن توفر منبرا يمكن للبلدان من خلاله عرض السياسات والبرامج الناجحة والتحديات الوطنية أو الإقليمية التي تواجهها. ونشجع الخروج بنتائج ملموسة من تلك الاجتماعات، سواء من حيث زيادة الالتزام والدعم من قبل المجتمع الدولي أو من خلال استخدام الدروس المستفادة في سياقات أخرى. ويمكن أيضا تطوير الدور الاستشاري للجنة إلى مجلس الأمن ليصبح أكثر أهمية. وفي المستقبل، يمكن بل ويجب الاستفادة من تلك الجهود. ونرى أن هناك مجالا كبيرا للجنة لتواصل التطور حيث تمنحها القرارات التي اتخذت مؤخرا ولاية واضحة لتوسيع نطاق عملها في دعم الحفاظ على السلام.

وبصفتي رئيسة تشكيلة ليبريا في لجنة بناء السلام، فقد شهدت مدى أهمية الحفاظ على السلام كجدول أعمال عندما يُترجم في البلدان. وقد وضعت الحالة في ليبريا الأمم المتحدة موضع اختبار في تطبيق نهج الحفاظ على السلام، وتضطلع لجنة بناء السلام بدور أساسي. ولذلك، نرحب بتشديد تقرير الحفاظ على السلام (A/72/707) والتقرير الأخير عن إصلاح السلام والأمن (A/72/525) على دور لجنة بناء السلام وعلى أنه سيتم تعزيز دعم مكتب دعم بناء السلام للجنة. إن هذا العام هو عام العمل والتنفيذ المستمر. ويجب أن تصبح خطة الحفاظ على السلام مهمة أساسية من مهام منظومة الأمم المتحدة ككل. وستُنفذ الخطة في بيئة معقدة تعاني من ندرة الموارد، ويكمن مفتاح النجاح في التكاتف واتخاذ إجراءات محفزة وإظهار القيادة والعمل بشكل أفقي وإدماج الخطة.

ولكن يجب دعم التزامنا بخطة الحفاظ على السلام أيضا باستثمارات كافية في بناء السلام. وينبغي لنا الاستجابة لدعوة الأمين العام إلى إحداث نقلة نوعية في صندوق بناء السلام. وهذا العام، تعتزم السويد التبرع بحوالي ٢٤ مليون دولار للصندوق، مما يعني أننا سوف نقدم أكثر من ضعف ما قدمناه من دعمأساسي في عام ٢٠١٨. ونحن بصدد النظر في إمكانية إبرام اتفاق تمويلي متعدد السنوات مع الصندوق. إن لكيفية تمويل النظام نتائج مباشرة على قدرته على العمل مع خطة الحفاظ على السلام.

ويتطلب الحفاظ على السلام وتفادي الانتكاس إلى النزاع التوصلَ إلى حلول سياسية شاملة، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. إن الإقصاء والتمييز سببان جذريان وكثيرا ما يتم تجاهلهما. ويشمل ذلك إجراء مناقشات صريحة بشأن التمييز القائم على أساس العرق أو الدين أو نوع الجنس أو الميل الجنسي أو التفاوت في الدخل، فضلا عن آليات القمع الأخرى.

وسيكون عام ٢٠١٨ سنة هامة أخرى بالنسبة للجنة، وإنني على ثقة بأنها ستستمر في التطور. وقبل أن أختتم بياني، أود أن أزجي بكلمة شكر خاصة إلى الأمين العام المساعد أوسكار فرنانديث – تارانكو وكامل فريقه في مكتب دعم بناء السلام على دعمهما الثابت، وتصميمهما المستمر على النهوض بجدول أعمال بناء السلام في الأمم المتحدة.

السيد القادري (المغرب) (*تكلم بالفرنسية*): أرحب بعقد هذا الاجتماع بوصفه فرصة لتقييم أنشطة لجنة بناء السلام خلال عام ٢٠١٧. كما يتيح لنا هذا التقييم النظر في السنة الحالية عن طريق تحديد الجوانب التي سيتم استعراضها والتحديات التي ستتم مواجهتها. أود أولا أن أهنئ جمهورية كوريا على رئاستها الناجحة خلال السنة الماضية، حيث تميزت بمشاركة نشطة على العديد من الجبهات وأسفرت عن سجل يبعث على ارتياح كبير. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بالسفير تشو تاي – يول وفريقه على تصميمهما وحسهما المهني. كما أهنئ رومانيا وسعادة السفير جينغا، الذي أود أن أعيد التأكيد على دعم وفدي الكامل له.

ويبيّن التقرير السنوي للجنة بناء السلام (A/72/721) نطاق أنشطة اللجنة، بوصفها منتدى للدعوة لصالح قضايا البلدان الهشة وحشد الأموال اللازمة لتعافيها، وبوصفها هيئة استشارية رائدة قادرة على تقديم المشورة والتوصيات إلى الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وبخاصة الجمعية العامة ومجلس الأمن. وهو يجسد الجهود التي تبذلها اللجنة الرامية إلى اعتماد وتنفيذ التوصيات الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) بشأن استعراض هيكل بناء السلام، بما في ذلك عن طريق تحديد أفضل الممارسات. وعلى أساس تقرير لجنة بناء السلام، فإن العمل الذي اضطلعت به حتى الآن يضعها الآن في موقف يمكنها من تحسين تحديد السبل الكفيلة بتحسين أساليب عملها من أجل زيادة فعالية تنفيذ الولاية المنوطة بها، وحشد الشركاء وتوطيد السلام واستدامته.

وهذا أمر صائب جدا إذ أثبتت لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام في السنوات الأخيرة، مدى كفاءتهما في التكيف بسرعة، حسب الحالات والاحتياجات، كما يتبين من القائمة الطويلة من قصص نجاح اللجنة. ويسلط التقرير الضوء على الحقيقة الأخرى التي لا يمكن إنكارها، وهي أهمية الشراكات، وهو ما نؤيده تماما. وعلى هذا النحو، ركزنا عمل تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى في عام ٢٠١٨ على تعزيز الشراكات مع الشركاء الرئيسيين للبلد.

ومن الواضح أن نجاح الاجتماع الرفيع المستوى بشأن بناء السلام والاستدامة (انظر A/72/PV.83–A/72/PV.87) قد أبرز توافقا في الآراء فيما بين الدول على الأهمية الأساسية لتوظيف الجهود الرامية إلى تحقيق السلام الدائم في عالم اليوم. ولذلك كانت الدول قادرة على التعبير عن استمرار التزامها بقيم تعددية الأطراف والتسوية السلمية للمنازعات، والوساطة، والمساعي الحميدة، وإرساء ثقافة السلام. ولهذا السبب، نرحب بكون تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/72/707 قد مثّل بداية عملية طويلة الأجل تجعل السلام الآن شاغل منظومة الأمم المتحدة بأسرها، وتهيئ نظاما إيكولوجيا من الشركاء.

ويعيد التقرير تركيز مسألة السلام على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية التي تتسبب في نشوب النزاعات وتُديمها، وعلى الأزمات التي تقوض أي منظور للتنمية المستدامة والأمن. وقد ثبت أنه لا يمكن تحقيق السلام بدون تنمية، ولا التنمية

بدون سلام دائم. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن مختلف التقارير قيد النظر اليوم تقرّ بأهمية الاستمرار في استعراض هيكل السلام والأمن في الأمم المتحدة، وتنسيق عمله، وتعزيز التماسك داخل منظومته.

أود الآن أن أركز بصفة خاصة على الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى حيث حظي المغرب بشرف رئاسة التشكيلة القطرية المخصصة التابعة للجنة بناء السلام منذ عام ٢٠١٤. وخلال العام الماضي، حشدت التشكيلة الجهود لتيسير تنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وآلياتها التي وضعت. وقد أُحرز تقدم كبير بفضل الاستثمارات والجهود المبذولة في عام ٢٠١٧، ولا سيما بسط سلطة الدولة؛ وتعزيز نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وتنفيذ إصلاح قطاع الأمن؛ ومكافحة الإفلات من العقاب.

بالإضافة إلى ذلك، قدم رئيس التشكيلة في أعقاب زيارة قام بها إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في تموز/يوليه ٢٠١٧، تقريرا إلى مجلس الأمن أبرز التطورات التي وقعت مؤخرا في البلد في إطار أنشطة التشكيلة، وأوصى بزيادة الحد الأقصى من القوات المأذون بها لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي توصية أيدتها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وتمت مراعاتها عند تجديد مجلس الأمن لولايتها. ومن الجدير بالذكر مع بالغ التقدير مشاركة رئيس الجمهورية أفريقيا الوسطى في اجتماع التشكيلة القطرية المخصصة المعقود على هامش الاجتماع الرفيع المستوى بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام في الشهر الماضي، مما أتاح تبادلا مثمرا وجوهريا في الآراء.

وفيما يتعلق بصندوق بناء السلام، فإننا نرحب باستمرار الإشارة إلى ضرورة تعزيز أوجه التآزر بين الصندوق واللجنة في تقريرها السنوي (A/71/792). وبالفعل، سيستفيد صندوق بناء السلام، الذي يقوم بعمل ممتاز في كثير من البلدان، من زيادة التواصل بشأن مشاريعه. ومن شأن زيادة التنسيق مع التشكيلات القطرية المُخصصة تعزيز اتساق جهود الصندوق. ونرحب بتماشي أنشطة الصندوق مع خطة البنك الدولي للإنعاش الوطني وبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي عام ٢٠١٧، واصل الصندوق العمل في البلد عن طريق تمويل ستة مشاريع لها تأثير كبير في إنعاش جمهورية أفريقيا الوسطى: مشروع الحد من العنف المجتمعي في باوا بامباري، ودعم استعادة قوى الأمن الداخلي، ودعم جهود الوساطة والحوار، وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة وقيادتها في بناء السلام، واستعادة سلطة الدولة في بامباري، ودعم إعادة نشر الإدارة الإقليمية والتنشيط الاجتماعي – الاقتصادي للمجتمعات المحلية.

وأخيرا، أود أن أشدد على أهمية الاتصالات بشأن عمل اللجنة وتشكيلاتها. ونشكر إدارة شؤون الإعلام على ما تبذله من جهود إضافية في هذا الصدد. ولا يسعني أن أختتم بياني دون تهنئة رئيس لجنة بناء السلام على التزامه ونهجه الشامل، وكذلك رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة التابعة للجنة، على جهودهم ودعمهم. أود أيضا أن أشكر حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثتها الدائمة لدى الأمم المتحدة، والممثل الخاص أونانغا – أنيانغا، فضلا عن الأفراد المدنيين والعسكريين التابعين للبعثة التي يساهم فيها المغرب منذ سنوات عديدة. كما أود أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام المساعد أوسكار فرناندیث – تارانكو وكامل الفريق مكتب دعم بناء السلام، اللذين يقوما بعملهما بتفانٍ على الرغم من الوقت المحدود المتاح لهما.

السيد كاوامورا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): يسعدني أن أتكلم اليوم أمام الاجتماع المشترك، الذي يتبع الاجتماع الرفيع المستوى الناجح بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام المعقود في نيسان/أبريل (A/72/PV.83-A/72/PV.87). وبهذه المناسبة، أود أن أعرب عن امتناني للسفير تشو تاي – يول، على قيادته

المتميزة بصفته رئيس لجنة بناء السلام في ٢٠١٧. أود أيضا أن أهنئ السفير أولوف سكوغ على توليه مهام منصبه كرئيس خلال عام ٢٠١٨.

لقد تميز اجتماع نيسان/أبريل بأكبر عدد من المشاركين الرفيعي المستوى هذا العام. وكان جامعا جدا حيث كان هناك توازنٌ بين الجنسين من حيث المتكلمين، وحضرت الحوارات التفاعلية ١٥٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني.

ويتطلب القراران التوأمان للجمعية العامة (القرار ٢٦٢/٧٠) ومجلس الأمن (القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦)) بشأن استعراض هيكل بناء السلام متابعة مستمرة من جانب الهيئتين بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام.

ولكفالة تحقيق هذه الجهود لنتائج ملموسة، يجب علينا الآن أن نعطي الأولوية للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/72/740) وتنفيذها على نحو فعال. وفي هذا الصدد، فإن تعزيز الروابط بين الصناديق ذات الصلة يبدو أنه إحدى التوصيات التي يمكن تنفيذها على الفور.

وتود اليابان أن تقدم مثالا جيدا على الجهود المشتركة التي مكنت من توفير دعم أكثر فعالية من خلال اتباع نهج مصمم تبعا لكل حالة على أرض الواقع يقوده المجتمع المحلي، وبقيادة محلية ويحظى بدعم دولي. وقد شرعنا في مشروع في الصومال يهدف إلى تحسين الخدمات الاجتماعية الأساسية في المجتمعات المحلية المتضررة من النزاعات وجراء تدفق الأشخاص المشردين داخليا. ويتم تمويل هذا المشروع بشكل مشترك من صندوق بناء السلام وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، ويشمل التعاون مع الجهات الفاعلة المختلفة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وموئل الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة.

ومن خلال الجمع بين الموارد من كلا الصندوقين، يمكن للوكالات المنفذة أن تطبق نهج الحماية المزدوجة والتمكين لإيجاد حلول دائمة في منطقة جغرافية أوسع واستخدام الموارد المخصصة للأنشطة البرنامجية المباشرة بقدر أكبر من الكفاءة. ويمثل إنشاء سوق جديدة للماشية في كيسمايو مثالا عمليا للتآزر بين الصناديق والتنسيق المشترك بين الوكالات، وهما أمران لازمان للحفاظ على السلام ونهج الأمن البشري. وبينما يلزم اتخاذ مزيد من الخطوات من جانب منظومة الأمم المتحدة لتحسين الاتساق والتركيز الميداني، فإن مرونة الجهات المانحة وفائدة الموارد المقدمة منها أمران لا غنى عنهما أيضا. وستواصل اليابان دعم هذه الجهود.

ومن المهم للغاية أن تناقش الدول الأعضاء كيفية تعزيز ميزانية صندوق بناء السلام وتعزيز الشفافية والمساءلة، بالتشاور مع مختلف الجهات المانحة من المرحلة الأولية لوضع مشاريع صندوق بناء السلام. ولا يكفي أن نحترم الظروف المختلفة. بل يجب علينا أن نعمل على إيصال الأصوات من الميدان إلى نيويورك. وعلاوة على ذلك، وحيث أن موارد الدول الأعضاء محدودة، من المهم تعزيز الشراكات مع الكيانات غير الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية وتعبئة مواردها المحتملة الهائلة غير المستغلة. وفي بعض الحالات، تسهم هذه الكيانات بالفعل على نحو مباشر في مشاريع محددة لصندوق بناء السلام. ويمكن لاتباع نُهج التمويل المختلط هذه أن يعزز إحداث طفرة كمية لصندوق بناء السلام وأنشطة بناء السلام.

وأخيرا، فإن اليابان تشارك بنشاط في مجال بناء السلام والحفاظ على السلام. ونعتقد أن تعزيز الأمن البشري يمثل سبيلا لتعزيز تلك الجهود. فنهج الأمن البشري شامل ومحوره الإنسان ومحدد السياق وهو يركز على الوقاية. ويتمثل الهدف منه في حماية الأشخاص الضعفاء وتمكينهم. وبصفتها عضوا في لجنة بناء السلام، تواصل اليابان تعزيز بناء المؤسسات. وقد نظمت اجتماعا ركز على هيئة التنمية المتكاملة لمنطقة لبتاكو – غورما في منطقة الساحل في شباط/فبراير. كما شاركنا في استضافة

حدث في الأسبوع الماضي بشأن العقود الاجتماعية والحفاظ على السلام مع المعهد الدولي للسلام ومنظمات أخرى ذات صلة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني. وبالإضافة إلى ذلك، ستشارك اليابان بنشاط مع الأطراف المهتمة الأخرى في مناقشة بشأن التمويل، والذي يشكل أيضا عنصرا رئيسيا في اتخاذ المزيد من الإجراءات لتطبيق ثقافة الوقاية في الميدان.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد ميروسلاف لايتشاك، رئيس الجمعية العامة، على ملاحظاته الافتتاحية. كما أود أن أشكر الرئيس المنتهية ولايته للجنة بناء السلام، السفير تشو تاي – يول، ممثل جمهورية كوريا، على إحاطته الإعلامية بشأن التقدم المحرز في عمل اللجنة خلال عام ٢٠١٧. ونحن ممتنون على قيادته لعمل اللجنة خلال دورتها الحادية عشرة ونهنئه على إنجازاته القيمة. وأود أيضا أن أهنئ السيد يون جينغا، الرئيس الحالي للجنة بناء السلام والممثل الدائم لرومانيا، الذي أحرز بالفعل تقدما ملحوظا في عمله. ويتطلع وفد بلدي إلى العمل معه بشكل وثيق جدا طوال السنة.

إن توقيت المناقشة السنوية اليوم ملائم للغاية في ضوء التحديات غير المسبوقة التي تواجه الأمم المتحدة في مجال صون السلم والأمن الدوليين. فكل المؤشرات تدل على أننا نمر بفترة تتسم بتوترات جيوسياسية متزايدة وتحديات أمنية معقدة. وأصبح انتشار أسلحة الدمار الشامل الآن يمثل تهديدا رئيسيا. كما لا يزال الإرهاب والتطرف العنيف يشكلان خطرا كبيرا على السلم والأمن الدوليين. وجرائم الفضاء الإلكتروني واحتمال تعطل البنى التحتية الحيوية تبلغ أبعادا كابوسية. ولا يزال انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واتساع أنشطة الجريمة المنظمة عبر الوطنية يثيران عدم الاستقرار في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، نشعر بالتشجيع إزاء علمية الإصلاح الجارية التي يضطلع بها الأمين العام لجعل المنظمة مهيأة لتحقيق الغرض المنشود في التصدي للتحديات الأمنية الحالية.

ونشير إلى أن عام ٢٠١٦ كان فترة هامة لعمل لجنة بناء السلام. فقد كان عاما شهد اتخاذ قرارين توأمين بشأن استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة بالإجماع في الجمعية العامة (القرار ٢٦٢/٧٠) وفي مجلس الأمن (القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦)). وشعرنا حينئذ، مثلما نشعر الآن بقوة، بأن لجنة بناء السلام تضطلع بدور رئيسي في متابعة تنفيذ القرارات المتعلقة بالحفاظ على السلام. وتلبية لتوقعاتنا، اضطلعت لجنة بناء السلام بمهام كبيرة وواسعة النطاق خلال دورتها الحادية عشرة، بهدف تنفيذ التوصيات البالغة الأهمية المنبثقة عن تلك القرارات.

وفي ضوء ضخامة تحديات السلام والأمن التي نواجهها اليوم، لم يعد إعطاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات مجرد خيار؛ كما أن مفهوم الحفاظ على السلام يتماشى تماما مع تلك الأولوية الهامة، ومن المؤكد أنه أحدث نقلة نوعية في الطريقة التي ينبغي لنا بها معالجة قضايا السلام والأمن. وبالتالي، فمن المشجع أن نشير إلى أن الإصلاح المقترح لركيزة السلام والأمن في الأمم المتحدة يجعل من الوقاية والحفاظ على السلام هدفه الرئيسي. ونرى أن هذا أمر شديد الأهمية لأنه يوفر الإطار اللازم لتنسيق استجابة متسقة لمعالجة الأسباب الجذرية والعنف عبر مختلف مراحل النزاع.

لقد تم التأكيد مرارا وتكرارا على أن السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان أمور مترابطة ترابطا لا ينفصم، ومن ثم فإن توثيق التعاون بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى أمر مطلوب من أجل بناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع. ومع ذلك، علينا أن ندرك أنه لا يمكننا إنجاز ذلك دون تحقيق الاستفادة الكاملة من الدور المحتمل للجنة بناء السلام، ولا سيما الأدوار التوفيقية والتنظيمية والاستشارية التي تقوم بها مع الأجهزة الرئيسية والهيئات المعنية التابعة للأمم المتحدة. ومن ثم، فإننا بحاجة إلى زيادة الإسهام الذي تقدمه

لجنة بناء السلام من هذا المنطلق. وفي الواقع، لضمان اتباع اللجنة لنهج متكامل واستراتيجي ومتسق، لا بد من وجود تركيز مستمر ومشاركة عميقة.

وفي هذا الصدد، يشجعنا أن ننوه بالمشورة الشاملة التي قدمتها لجنة بناء السلام مؤخرا إلى مجلس الأمن بشأن عدد من المسائل الإقليمية والقطرية. كما يشجعنا أن نلاحظ أن الأمين العام يشدد في مقترحه المتعلق بإصلاح دور مكتب دعم بناء السلام على أهمية الربط بين ركيزة السلام والأمن والجهود الإنمائية والإنسانية. وبالطبع، لا يزال إسهام صندوق بناء السلام في غاية الأهمية بوصفه صندوقا للتمويل الجماعي يتسم بالمرونة، فضلا عن كونه مُحفزا ومستجيبا سريعا يهدف إلى توفير التمويل لأنشطة الحفاظ على السلام في البلدان المتضررة من النزاعات.

إننا نعتقد أن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تتصدى وحدها للتحديات الأمنية الدولية العديدة. ومن أجل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في الحفاظ على السلام، ثمة حاجة إلى تعزيز الشراكات مع مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والحكومات الوطنية ومختلف منظمات المجتمع المدني والمنظمات الخاصة على نطاق دورات النزاع بالكامل، بما في ذلك في مراحل الوقاية وحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة وتسوية النزاعات وبناء السلام.

في نهاية المطاف، فإن الحفاظ على السلام، بطبيعة الحال، مسعى وطني؛ إن الملكية الوطنية ومشاركة جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، أمر أساسي في تحقيق ذلك الهدف. والمطلوب حقا ً من الأمم المتحدة والشركاء الدوليين المساعدة في بناء القدرات الوطنية والمحلية من أجل الحفاظ على السلم. وينبغي توضيح ذلك جيدا ً وأن يفهمه الجميع لتحاشي أي سوء فهم. من الجوهري بناء الثقة اللازمة بين الدول الأعضاء في تيسير تنفيذ وتفعيل هذا النهج الجديد في بناء السلام والحفاظ على السلام.

السيد دوارتي لوبيز (البرتغال) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الرئيس على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم المشتركة بشأن أعمال الدورة الحادية عشرة للجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، وهي عناصر رئيسية في الخطة الأوسع لبناء السلام والحفاظ على السلام. وأرحب بتقرير لجنة بناء السلام (A/72/721) والعمل الذي يقوم به السيد تشو تاي – يول، فضلا عن تقارير الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على السلام (A/72/707) وعن أنشطة صندوق بناء السلام (A/72/740).

بالإضافة إلى ذلك، أود أن أهنئ رئيس الجمعية العامة على نجاح الاجتماع الرفيع المستوى عن بناء السلام والحفاظ على السلام (انظر A/72/PV.83–A/72/PV.87)، المعقود في نيسان/أبريل، وقد شاركت البرتغال فيه على الصعيد السياسي. لقد كانت فرصة ممتازة لتبادل أفضل الممارسات الخاصة بنا والتعلم من الآخرين، ومناقشة التحديات المشتركة وتأكيد التزامنا الجماعي بهذا النهج الكلي والشامل.

إن التقارير السنوية للجنة بناء السلام وتقارير الأمين العام عن صندوق بناء السلام، قيد النظر اليوم، تبرز جوانب التقدم التي تحققت بالفعل مع التركيز مجددا على الوقاية وعلى الهدف المتمثل في الحفاظ على السلام. هذه النجاحات تشجعنا على دعوة منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء إلى الاستفادة الكاملة من الدور التجسيري للجنة بناء السلام. ونعتقد أنه يمكن أن يسهم أيضا في تماسك نهج الأمم المتحدة نحو الوقاية على نطاق المنظومة. بل أيضا سيكون عنصرا حفازا أفضل لتعزيز الشراكات. وفي الواقع، لا يمكن بلوغ هدف الحفاظ على السلام إلا على أساس أن عملية البناء على الشراكات

التي تشمل جميع الجهات الفاعلة المعنية على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني والمحلي، ومع الجهات المعنية صاحبة المصلحة.

إن نماذج مثل الاجتماعات المعقودة بشأن الحالة في منطقة الساحل، وتعزيز التنسيق مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، والشراكة المتجددة مع جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والمشاركة النشطة لتشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام وما تقدمه من دعم مع الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن كلها تبرز أهمية التنسيق الوثيق مع الشركاء المعنيين. وانطلاقا من هذه الأمثلة، نؤكد أيضا أنه لكي نحقق السلام ونحول دون العودة إلى الصراع، يجب علينا أن نعتمد على الجهود المشتركة التي تبذلها البلدان المعنية والمجتمع الدولي، وهي أساسية للملكية الوطنية. ينبغي لمبدأ الملكية هذا أيضا أن يوجه انتباهنا إلى دور المجتمعات المحلية في جهود بناء السلام وما لها من صلة مباشرة بالشمولية، وبخاصة تمكين ومشاركة النساء والشباب. لقد تعلمنا من التجارب السابقة أن إشراك المجتمعات المحلية في عمليات بناء السلام تسهم في شرعيتها، وتصبح فرص تلك العمليات كبيرة جدا في النجاح.

فيما يتعلق بأداء التشكيلات القطرية المخصصة التابعة للجنة بناء السلام في الدورة السابقة، نثني على الجهود التي يبذلها جميع رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة لبلدان بعينها. لقد أُحرز تقدم جيد، وإن كانت لا تزال هناك تحديات عديدة يتعين التصدي لها. نحن نعتقد أن لجنة بناء السلام تؤدي دورا حيويا في تلك البلدان وفي إسداء المشورة إلى الهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. ونرحب أيضا بالمشاركة المنتظمة للرؤساء التشكيلات القطرية المخصصة في اجتماعات مجلس الأمن.

تثني البرتغال على الجهود التي تبذلها اللجنة في تنويع أساليب عملها بغية تعزيز كفاءتها ومرونتها، ولا سيما التوصيات الواردة في التقرير ذي الصلة. ونتفق على ضرورة النظر في رؤية اللجنة واستراتيجيتها المتعلقة بالاتصالات. وفي هذا الصدد، نوصي بزيادة عدد وتوسيع نطاق توزيع المحاضر الموجزة للاجتماعات التي يصدرها رئيس لجنة بناء السلام، وهي ممارسة جيدة متبعة في التشكيلات القطرية المخصصة. ونرحب ترحيب حارا بالتزام لجنة بناء السلام بإجراء المزيد من مناقشة سبل تعزيز التآزر بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، مع الحفاظ على استقلالية الصندوق.

ويسرنا أيضا أن المنح المقدمة إلى صندوق بناء السلام بلغت أعلى مستوى لها من حيث المساهمات السنوية منذ إنشاء الصندوق، الأمر الذي يرسخ الاعتراف بالأهمية التي توليها الدول الأعضاء لهذه الأداة المرنة والوقائية. وفي هذا الصدد، يسرني جدا أيضا أن البرتغال عادت إلى صندوق بناء السلام في عام ٢٠١٧ بوصفها إحدى الجهات المانحة، حيث أسهمت بأموال غير مخصصة، وهو دليل ملموس على التزامنا، واشتراكنا ومسؤوليتنا في مجال الوقاية وفي بناء السلام والحفاظ على السلام.

ومهما يكن من أمر، نفهم أن عام ٢٠١٧ كان أيضا عام الطلبات المتزايدة، التي تقتضي تعبئة التمويل الإضافي للأهداف الواجب تحقيقها. لقد شاركت البرتغال بنشاط على المستوى السياسي في منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، والذي انعقد في نيسان/أبريل، حيث أن مسألة التمويل المختلط للتنمية تم تعريفها بوصفها فرصة لإشراك القطاع الخاص. وتشجعنا الشراكات المبتكرة، ولا سيما صندوق بناء السلام في كولومبيا، ونتطلع إلى تقرير العام المقبل وفرص التعلم من الدروس المستخلصة من حالة الاختبار تلك. ونرحب بالجهود الجارية التي يبذلها الصندوق فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومما شجعنا أيضا في ذلك زيادة تركيز الصندوق على الشباب، وبالتحديد من خلال مبادرة تعزيز الشباب في عام ٢٠١٧.

إننا إذ نأخذ في الحسبان كل الإنجازات السابقة، نتطلع إلى رؤية نتائج الإصلاحات الجارية التي يقوم بها الأمين العام بشأن

هيكل بناء السلام، فضلا عن التقرير المؤقت الذي سيقدم في الدورة المقبلة للجمعية العامة، والذي سيتطرق بالتفصيل إلى توصياته، بما في ذلك الخيارات المتعلقة بالتمويل. ونؤيد تأييدا تاما تعزيز مكتب دعم بناء السلام ليضطلع بدور أقوى يربط بين الركائز. وعلاوة على ذلك، نثني بقوة على العمل الذي بدأ بالفعل إلى إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لكي يتسنى لها العمل على نحو أفضل بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. تتعهد البرتغال بأن تفي بالكامل بالتزاماتها بتعددية الأطراف في مواجهة التحديات المقبلة.

في الختام، إن معظم التهديدات المعاصرة عابرة للحدود الوطنية على نحو متزايد، مما يعرض للخطر الاستقرار الدولي والسعي إلى تحقيق السلام والتنمية المستدامة، واحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. نعرف أن الوقاية وحفظ السلام والجهود الرامية إلى نزع فتيل العنف في حالات النزاع، وتسوية النزاعات، وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، كلها تتطلب بذل جهود مشتركة في الأجل الطويل. لذلك علينا أن نعمل بشكل جماعي في ذلك الجهد، والبرتغال ملتزمة بقوة في ذلك الصدد.

السيدة ليند (إستونيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد جلسة اليوم بشأن التقرير السنوي للجنة بناء السلام (A/72/721) وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/72/740). وبما أن هذه الجلسة تُعقد مباشرة بعد شهر من الاجتماع الرفيع المستوى بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام (انظر A/72/PV.83–A/72/PV.87)، فإنها تتيح أيضا لنا فرصة لمتابعته.

وعملا بالقرارين التوأم لعام ٢٠١٦ (قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦))، فقد جاء الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في نيسان/أبريل تجسيدا لجهودنا المشتركة الرامية إلى تعزيز عمل الأمم المتحدة في بناء السلام والحفاظ على السلام. وقد شجعنا الفهم المشترك لمفهوم الحفاظ على السلام الذي عبر عنه المشاركون في الاجتماع الرفيع المستوى، والذي من شأنه المضي قدما في تنفيذ هذا المفهوم.

تؤيد إستونيا رؤية الأمين العام الواردة في تقريره عن بناء السلام والحفاظ على السلام (A/72/707)، والتي تتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وينبغي أن يأتي منع نشوب النزاعات في صلب أعمال الأمم المتحدة، ولن يكون السلام مستداما إلا إذا أحرزنا تقدما في مجال التنمية وعالجنا الأسباب الجذرية للنزاع. ولذلك، فإن الحكم الديمقراطي وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والشفافية وخضوع مؤسسات الدولة للمساءلة أمور في غاية الأهمية لتحقيق الاستقرار والسلام. وعلاوة على ذلك، فإن الجانب الجنساني وتمكين المرأة حاسمان للحفاظ على السلام.

ومن الواضح أن منظومة الأمم المتحدة بحاجة إلى العمل بصورة أكثر مرونة وتكاملا وتنسيقا، على الصعيد القطري وفي المقر على السواء، إذ إن التجزؤ يقوض قدرة الأمم المتحدة على مساعدة الدول الأعضاء. ولذلك، فإننا ندعم بقوة الجهود الرامية إلى الربط بين إصلاح هيكل السلام والأمن في الأمم المتحدة وإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وإدارتها.

ونرحب بالتقرير الشامل الصادر في ختام الدورة الحادية عشرة للجنة بناء السلام بما في ذلك موجز تنفيذ التوصيات الواردة في القرارات. ونود أن نثني على السفير تشو تاي – يول، الممثل الدائم لجمهورية كوريا، على قيادته وعلى عمله في رئاسة اللجنة في العام الماضي.

إن لجنة بناء السلام جهة محورية في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما من خلال ما تملكه من صلاحية الدعوة إلى عقد اجتماعات. وقد تشرفت إستونيا بأن أصبحت عضوا في لجنة بناء السلام في العام الماضي. وأسعدتنا رؤية انخراطها ودورها المؤثر. وترحب إستونيا بتركيز اللجنة الأوسع نطاقا، بما في ذلك

نهجها الإقليمي، كما هو الحال في منطقة الساحل ومنطقة البحيرات الكبرى، والذي يشمل تبادل تجارب البلدان ومعالجة المسائل الشاملة وتعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية.

ونرى أنه يمكن زيادة تحسين دور لجنة بناء السلام في تقديم المشورة إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي مد الجسور بين هذه الهيئات. كما نؤيد تعزيز مكتب دعم بناء السلام من خلال دمج الإجراءات الشاملة لعدة ركائز في الأمم المتحدة. غير أنه لا يمكننا الاعتماد على منظومة الأمم المتحدة وحدها في تعزيز جدول أعمال الحفاظ على السلام، إذ تقع مسؤولية ذلك التعزيز في المقام الأول على عاتق الدول الأعضاء. ويجب أن تكون الحكومات مستعدة لتنفيذ السياسات المناسبة، حيث تمثل أهداف التنمية المستدامة إحدى أقوى أدوات العمل المتاحة لها. وأصبح دور الدول الأعضاء هاما بصفة خاصة مع زيادة الاستثمار في منع نشوب النزاعات وحفظ السلام. وتوفير تمويل يمكن التنبؤ به أمر ضروري لدعم البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أو تلك المعرضة لنشوب نزاعات. وحتى الآن، تبرعت إستونيا إلى صندوق بناء السلام على مدى خمس سنوات، وترى أنه قد حقق نتائج متميزة بوصفه أداة فعالة لتقديم مساعدة سريعة وحفازة ومرنة.

في الختام، فإن اتخاذ القرار ٢٧٦/٧٢، بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام بتوافق الآراء خلال الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في نيسان/أبريل، قد أعاد التأكيد على التزام الدول الأعضاء بجدول أعمال الحفاظ على السلام. كما أكد رئيس الوزراء الإستوني خلال الاجتماع أن إستونيا لا تزال متفانية في العمل من أجل الحفاظ على السلام ودعم جدول أعماله (انظر A/72/PV.83). ونتطلع إلى الحفاظ على هذا الزخم وإلى التقارير التي سيقدمها الأمين العام إلى الدول الأعضاء من أجل مواصلة البناء على جهود التنفيذ التي تبذلها الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة.

السيد باغويل (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد جلسة اليوم التي تجمع الدول الأعضاء لإجراء مناقشة بشأن لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ولدعم الحفاظ على السلام – تلك الفكرة الهامة للغاية المتمثلة في أن بناء السلام ينطبق على جميع مراحل النزاع – قبله وأثناءه وبعده. وتؤمن الولايات المتحدة إيمانا قويا بضرورة إشراك جميع ركائز منظومة الأمم المتحدة في الحفاظ على السلام.

فالسلام ليس مجرد غياب النزاع. إذ يجري بناؤه بمرور الوقت من خلال الثقة والانفتاح والنوايا الحسنة، بما في ذلك بين أي حكومة ومواطنيها. ولئن كانت بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام تساعد منذ فترة طويلة على إيجاد حيز لتحقيق هذا السلام، فإنها غير قادرة بمفردها على تحقيق السلام الدائم. وللحفاظ على السلام، يجب التركيز على الوقاية، وليس على آثار النزاع فحسب. كما يجب أن يشمل الحفاظ على السلام استراتيجية متعددة الأبعاد أوسع نطاقا، تقوم فيها الحكومات والجهات المعنية على الصعيد الوطني بدورها للنهوض بمسؤولياتها والوفاء بالتزاماتها على أرض الواقع.

وفي الأمم المتحدة، يجب أن نقوم بدورنا في كسر الحواجز وتضييّق هوة الخلافات عبر الركائز الثلاث من أجل تعزيز مزيد من التعاون والاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة. وتحقيقا لهذه الغاية، تؤيد الولايات المتحدة مبادرات الأمين العام للإصلاح وتركيزها على تحسين إدماج منع نشوب النزاعات على نطاق عمل الأمم المتحدة، على النحو الذي نوقش في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام المعقود في نيسان/أبريل (انظر A/72/PV.87–A/72/PV.83). ونشجع أيضا الأمين العام على العمل بشأن تقريره عن بناء السلام والحفاظ على السلام (A/72/707)، بما في ذلك تحديدا، إنشاء أطر استراتيجية متكاملة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وزيادة التعاون الشامل لعدة ركائز داخل البلدان.

إن لجنة بناء السلام لها دور هام في كفالة اعتراف كامل منظومة الأمم المتحدة بالروابط التي لا تنفصم بين التنمية المستدامة والسلام المستدام، ونحن نقدر النهج الشامل للمنظومة الذي تطبقه في تشكيلاتها القطرية والإقليمية. ويمثل عمل لجنة بناء السلام في ليبريا مثالا ساطعا على الإسهامات التي بوسع اللجنة وصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام تقديمها، لا سيما عندما تعمل جنبا إلى جنب مع مجلس الأمن. ونحن نقدر هذه النجاحات، ولكننا ندرك أيضا أننا جميعا بوسعنا القيام بالمزيد من أجل تنشيط أعمال بناء السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة. وينبغي للجنة بناء السلام أن تؤدي دورا رئيسيا في تنظيم مناسبات تجمع بين هيئات الأمم المتحدة والحكومات والجهات المعنية الأخرى لكفالة عملها بطريقة متسقة ومنسقة لبناء السلام المستدام. كما ننوه بعمل صندوق بناء السلام، بما في ذلك مشاركته مع منظمات المجتمع المدني لتعزيز المبادرات الجنسانية والشبابية والشراكة مع منظمات من قبيل البنك الدولي، من أجل تعزيز عمليات بناء السلام.

ولئن كان التنظيم وإمكانية الحصول على التمويل أمرين هامين، فإن الأموال لا تحقق السلام. والحصول على التمويل من الأنصبة المقررة ليس علاجا لجميع المشاكل ولن يتجاوز العقبات الرئيسية التي تحول دون بناء السلام بصورة فعالة. ونرى ضرورة أن يتم تمويل بناء السلام من خلال التبرعات، وألا يتم ربطه بميزانية حفظ السلام. ويوفر بناء السلام حيزا للشراكات والتعاون. وفي هذا الحيز، حيث يتم الجمع بين الكل على الطاولة والاستماع إلى جميع الأصوات، يصبح تحقيق الانتقال الفعال والدائم إلى السلام أمرا ممكنا. وتلتزم الولايات المتحدة بالنهوض بعملية بناء السلام، وتتطلع إلى العمل مع جميع الدول الأعضاء من أجل الحفاظ على السلام في عالمنا.

السيد سكينر – كلي أريناليس (غواتيمالا) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر رئيس الجمعية العامة على عقده اليوم لهذه المناقشة السنوية بشأن تقرير لجنة بناء السلام (A/72/721) وتقرير الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على السلام (A/72/707) وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/72/740). وكما ذكرنا سابقا، فإن وفد بلدي يولي أولوية قصوى لهذه المسائل.

كما أغتنم هذه الفرصة لأشكر وأهنئ الممثل الدائم لجمهورية كوريا، السفير تشو تاي – يول، على عمله في لجنة بناء السلام. وأتمنى للممثل الدائم لرومانيا، السفير جينغا، كل النجاح في الجهود التي يبذلها على رأس اللجنة.

ونود أن نكرر الإعراب عن امتناننا للرئيس على عقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام (انظر A/72/PV.83–A/72/PV.87)، لمتابعة القرارين التوأم المتخذين في عام ٢٠١٦ في الجمعية العامة (القرار ٢٦٢/٧٠) وفي مجلس الأمن (القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦)) وقرار هذا العام (القرار ٢٤١٣ (٢٠١٨)). وقد أعطت جميع هذه القرارات دفعة جديدة لهيكل بناء السلام.

ونعترف بأن القرارين يحققان مزيدا من الاتساق في عمل الأمم المتحدة بطريقة شاملة لعدة قطاعات، مما يعزز بالتالي الركائز الثلاث لعمل المنظمة – السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية – ويمكن من بذل الجهود المشتركة والشاملة المطلوبة لتفعيلها.

ومن الواضح أنه يجب علينا مواصلة تعزيز هيكل بناء السلام. وتحقيقا لهذه الغاية، قدم وفد بلدي مبادرة في منظمة الدول الأمريكية تدعو إلى إدراج مفهوم الحفاظ على السلام في جدول أعمالها. وسيعزز هذا الإدماج وجود علاقات وثيقة بين تلك المنظمة الإقليمية ولجنة بناء السلام، على النحو المنصوص عليه في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، بشأن مسائل بناء السلام.

ونعتقد أنه يجب أن تعتمد المنظمات الإقليمية الأخرى بناء السلام. وبناء على ذلك، فمن الحكمة أن توحد الجهود لضمان التعريف بهيكل بناء السلام وتنفيذه بفعالية في السياقات الإقليمية المختلفة.

وفيما يتعلق بالبند ١١١ من جدول الأعمال – ”تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام“ – يقدر وفد بلدي الدعم السخي الذي يقدمه الصندوق، ولا سيما في بلدنا وفي منطقتنا دون الإقليمية. ويمكن أن يساعدنا في التغلب على التحديات الرئيسية في مجالات مثل العنف ضد المرأة أو تعزيز قطاع العدالة. وسيتابع وفد بلدي باهتمام تنفيذ أول مبادرة دون إقليمية بشأن المهاجرين العائدين إلى الوطن، الذي أقره صندوق بناء السلام. ونأمل أن يمكن اعتماد هذا المثال كممارسة جيدة، وأن نتمكن من تبادل الدروس المستفادة.

وفي الختام، نود أن نؤكد مجددا على دعمنا لمشروع الاقتراح المتعلق بالإصلاح في مجال السلام والأمن الذي قدمه الأمين العام، الذي يمنح مكتب دعم بناء السلام دورا بارزا. وندرك أن هذا المكتب يمكن أن يقدم المزيد من الدعم إلى الأمانة العامة في هذا المجال بغية تعزيز نهج الوقاية.

وأخيرا، فإننا ننتظر بفارغ الصبر التقرير المؤقت للأمين العام، الذي سيوفر المزيد من التفاصيل عن التوصيات والخيارات المتعلقة بتمويل أنشطة لجنة بناء السلام في إطار الأمم المتحدة.

السيد إتيغبوجي (نيجيريا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد جلسة اليوم لمناقشة التقرير الهام للجنة بناء السلام عن دورتها الحادية عشرة (A/72/721)، وكذلك تقرير الأمين العام الجدير بالثناء عن صندوق بناء السلام (A/72/740). ونود أيضا أن نشكر الرئيس الجديد، رومانيا، لمواصلة العمل الجيد الذي قام به الرئيس السابق، جمهورية كوريا. ونحن على ثقة من أن عام ٢٠١٨ سيشهد نتائج هامة وتدريجية على الصعيد العالمي، من خلال زيادة التآزر بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، وبالتعاون مع جميع الجهات المعنية الأخرى، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص والجماعات النسائية والشبابية.

وتشكل منطقة الساحل، التي تشمل بوركينا فاسو، وتشاد، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، إحدى الأولويات التي تم تحديدها للجنة في ٢٠١٨. وهذه الدول بلدان مجاورة تتشاطر تحديات مشتركة مع نيجيريا. ونتيجة لذلك، تصدرت نيجيريا الأنشطة الموجهة نحو تحقيق السلام الدائم في المنطقة. وأيدت نيجيريا إنشاء القوة المشتركة المتعددة الجنسيات التي تشمل بنن، والكاميرون، وتشاد والنيجر ونيجيريا ووحدة دمج المعلومات الاستخباراتية لديها. وقد أثر وجود كلتا الهيئتين تأثيرا كبيرا في مجال إنقاذ الأرواح وقتل متمردي بوكو حرام في المنطقة.

ونود الإشارة إلى أنه في آذار/مارس ٢٠١٨ في الاجتماع السادس لمنبر التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل، جرى التشديد على ضرورة اتباع نهج شامل في التصدي للتهديدات المتعددة الأبعاد التي تواجه بلدان منطقة الساحل وشعوبها، مما يدعو الشركاء الإقليميين والدوليين إلى العمل بمزيد من التآزر ووحدة الهدف. ونود أيضا أن نشير إلى أنه في ٢٤ نيسان/أبريل كان هناك حدث جانبي هام لتحالف الساحل بعنوان ”العمل يدا بيد مع الأمم المتحدة للاستثمار من أجل مستقبل منطقة الساحل“، حيث وجهت فيه دعوات مماثلة للتأكيد على أن الجهود المتزامنة والمتكاملة والمنسقة في مجالي الأمن والتنمية يمكن أن تحقق السلام والاستقرار الدائمين في منطقة الساحل. ويحدونا الأمل في أن تؤتي هذه الدعوات إلى اتباع نهج شمولي ثمارها. كما نتطلع إلى الدورة السنوية للجنة بناء السلام في ٢٦ حزيران/يونيه، التي ستركز على منطقة الساحل.

ومما لا شك فيه أننا، بوصفنا أعضاء في اللجنة ودولا أعضاء في الأمم المتحدة، نسير في الواقع في الاتجاه الصحيح في مجال بناء السلام والحفاظ على السلام. ويحدونا الأمل في أن

تؤدي الدورة السنوية للجنة بناء السلام إلى إقامة شراكات أقوى وتعزيز التعاون ومناصرة قضية الملكية الوطنية الشاملة والتأكد من أن تأخذ النساء والشباب مكانهم الصحيح في السعي إلى تحقيق السلام الدائم في المنطقة.

أما مجال التركيز الآخر اليوم فهو صندوق بناء السلام. إن الصندوق لا يقدر بثمن حيث إنه يعالج مسائل مثل انعدام الأمن الغذائي والفقر وتغير المناخ والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وما إلى ذلك. ويمكن للعديد من البلدان التي تلقت الدعم القيم من الصندوق أن تشهد على قيمة عمله. وبناء على ذلك، لا يمكن المغالاة في الحاجة إلى إجراء تحليل متعمق لتقرير الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على السلام (A/72/707) وتمويل أنشطة بناء السلام في الأمم المتحدة من أجل ضمان وجود المزيد من التمويل الكافي والقابل للتنبؤ والمستدام. إن ثقافة صون السلام، وحفظ السلام، واستعادة السلام، وبناء السلام، والحفاظ على السلام يجب أن تكون راسخة. وتلك هي القيمة الحاسمة للأمم المتحدة.

إن نيجيريا بلد متنوع من نواح عديدة. وتعرف كيف يمكن لقلة استغلال التصدعات. كما تعرف كيف يمكن لهذا التنوع أن يكون مصدر قوة، وهو أحد الأسباب التي أثبتت فيها التزامها بالعمل بما يتفق مع الدول الأعضاء الأخرى لبناء السلام والحفاظ عليه وتخصيص الأموال لهذا السبب بحكمة وبشكل تدريجي.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للانضمام إلى الآخرين في تهنئة الرئيس على نجاح الاجتماع الرفيع المستوى بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام الذي عقد الشهر الماضي في المقر (انظر A/72/PV.83–A/72/PV.87). إن القرار ٢٧٦/٧٢، الذي اعتمدته الجمعية العامة في ذلك الوقت، دعى لجنة بناء السلام إلى المضي قدما، واستكشاف ودراسة سبل تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على السلام. كما شرفت نيجيريا باستضافة حدث جانبي هام مع كندا بعنوان ”أفكار ومنابر عالمية من أجل منع نشوب النزاعات العنيفة والحفاظ على السلام على الطريق نحو عام ٢٠٢٠“. وكان استمرار التزام نيجيريا والدول الأعضاء الأخرى في هذا الصدد واضحا ومشجعا إلى حد كبير.

وأخيرا، أود أن أؤكد مجددا التزام نيجيريا الثابت بدعم جميع الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات أو تسويتها أو صنع أو بناء السلام عند الحاجة. وقد أثبتت على مر السنين التزامها بالعمل مع الآخرين تحقيقا لتلك الغاية.

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): نشارك الوفود الأخرى في توجيه الشكر إلى رئيس الجمعية العامة على عقد جلسة اليوم وعلى تقاسم أفكاره لتحديد مسار مداولاتنا. ونكرر الإعراب عن تقديرنا للرئيس على النجاح في تنظيم الاجتماع الرفيع المستوى بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام، المعقود في ٢٤ و ٢٥ نيسان/أبريل (انظر A/72/PV.87–A/72/PV.83)، وعلى عمله في إعداد موجز رئيس شامل إلى حد ما. لقد كان إسهاما متواضعا أن نشارك مع وفد ليتوانيا في تيسير القرار الذي اعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى (القرار ٢٧٦/٧٢).

كما نثني على البيان الذي أدلي به باسم لجنة بناء السلام، ونتوجه بالشكر إلى الرئيس الحالي ونائبي الرئيس الحاليين للجنة بناء السلام على إدارتهم القديرة.

مما يثلج الصدر أن نرى زيادة في الاهتمام بعمل لجنة بناء السلام في جميع المنظومة وتوسيع نطاق ومضمون مهام اللجنة في عقد الاجتماعات وإسداء المشورة. إن دل ذلك على شيئ فإنما يدل على أهمية لجنة بناء السلام واختصاصها عندما استضافت رئيسي غامبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى على هامش الاجتماع الرفيع المستوى. نود أن نعرب عن ارتياحنا لأن مجلس الأمن رأى أيضا أن الملاحظات والتوصيات المقدمة من لجنة بناء السلام تتزايد أهميتها في سياق عملها.

إن بنغلاديش تدرك أهمية عمل صندوق بناء السلام وأخذت زمام المبادرة بتقديم مساهمة متواضعة في الصندوق كدليل على دعمنا. نعتقد أن الشهادات الآتية من الميدان بشأن فعالية عمل الصندوق تثبت التزام الصندوق بتعزيز الملكية الوطنية، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع بطريقة شاملة. نثني ثناء خاصا على زيادة تركيز صندوق بناء السلام على المرأة والمشاريع المتصلة بالشباب في مبادراته الأخيرة لتمويل مشاريع من منظمات المجتمع المدني المحلية. ونحيط علما على وجه الخصوص بمساهمة الصندوق في مشاريع تنفذ في بعض البلدان المجاورة لنا، بما فيها ميانمار.

في سياق مناقشاتنا الجارية بشأن لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، أود أن أطرح خمس نقاط محددة. أولا، شهد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام التزاما قاطعا من جانب الدول الأعضاء بمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام باتباع نهج على نطاق منظومة الأمم المتحدة والشراكات السليمة. إنّ القرار ٢٧٦/٧٢ المتخذ بالاجتماع، يسلّم على العموم بالحاجة إلى زيادة التأمل في توصيات الأمين العام وتنفيذها في هذا الصدد. نتوقع أن تساعد لجنة بناء السلام في الشروع في المناقشات والتعجيل بتنفيذ تلك التوصيات حيثما قد يكون لها اختصاص وتعمل أيضا بوصفها حافزا لهيئات الأمم المتحدة الأخرى المعنية على النقاش والتنفيذ، وفقا لولاية كل منها. ويمكن أن يبدأ هذا النهج بدون مزيد من التأخير.

ثانيا، إن مقترحات الأمين العام للأمم المتحدة بشأن إصلاح ركيزة السلام والأمن ينصب تركيزها على منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، ومن ثم التسليم بإمكانية الدور الحاسم الذي قد تضطلع به لجنة بناء السلام. ووفقا لذلك، حدد الأمين العام مكتب دعم بناء السلام في إطار إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام المقترح للقيام بعمل مفصلي يفتح المجال أمام تعزيز التنسيق والاتساق على نطاق الركائز الثلاث للأمم المتحدة. لا يمكن القيام بهذه المهمة الإضافية على نحو فعّال إلاّ باتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز مكتب دعم بناء السلام من حيث الموارد البشرية، من بين مسائل أخرى. يجب أن نقر بأنه لكي يضطلع مكتب بناء السلام بعمله المفصلي عليه أن يعمل بصورة وثيقة مع المنظومة بأسرها من أجل المساعدة على تحسين فهم تنفيذ فكرة الحفاظ على السلام وجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالتنفيذ لتنظر فيها الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى.

ثالثا، إلى جانب تعزيز مكتب دعم بناء السلام، قد يكون من المستصوب أيضا أن يتحمل الأمين العام المسؤولية مباشرة عن متابعة القرار ٢٧٦/٧٢ نظرا لتوصياته ذات الصلة وما يقابلها من آراء الدول الأعضاء. إن الاقتراح على الأمين العام بأن ينظر في تعيين مسؤول رفيع المستوى في مكتبه التنفيذي للرصد والاتصال فيما يتعلق بهذه المتابعة اقتراح عملي للغاية. وقد يساعد في زيادة التنسيق والاتساق على نطاق المنظومة على أساس آلية الإبلاغ المنظم والمساءلة. كذلك لعل هذا المسؤول المكلف يعمل كجسر بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام والمكتب التنفيذي للأمين العام.

رابعا، نقر بالتوجه العام نحو زيادة مؤازرة لجنة بناء السلام تحت رعاية لجنتها التنظيمية. ينبغي أن يكون استعراض أساليب عمل لجنة بناء السلام عملية مستمرة، والقيام بذلك بهدف قياس إجراءاتها وأساليبها في الاستجابة للحقائق المستجدة. نثمن تفويض المسؤوليات فيما بين أعضاء لجنة بناء السلام بشأن المسائل المواضيعية المحددة. ينبغي أن يكون الهدف من هذا التفويض واضحا، أي زيادة تقديم المساعدة لرئيس لجنة بناء السلام لكي يمضي قدما في المناقشات المتعلقة بالمسائل المواضيعية ذات الصلة بالتمويل، ونوع الجنس والشباب، وبناء المؤسسات، والملكية الوطنية، في جملة أمور. ووفدي مستعد للمساعدة في زيادة تعزيز العمل في هذا الاتجاه.

خامسا، لانزال نعلق أهمية كبيرة على تمويل بناء السلام، ونحيط علما بالمقترحات البناءة التي طرحها الأمين العام في

تقريره (A/72/740) بشأن الاشتراكات المقررة والتبرعات، فضلا عن التمويل الابتكاري. ونسلم بالأهمية الحاسمة للنقلة الكبيرة في تمويل صندوق بناء السلام مع الحفاظ على استجابته السريعة وآليات النشر المرنة لديه. نود أن نشجع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها لجنة بناء السلام، على المضي قدما بالمناقشات بشأن شتى جوانب مقترحات الأمين العام من دون أن يستبعد بعضها البعض الآخر. من الواضح أن الوضع الراهن لتمويل صندوق بناء السلام ربما لا يكون أفضل الخيارات المستصوبة رغم الميزة المتأصلة في الممارسات القائمة. ينبغي الاعتراف بقيام صندوق بناء السلام بتمهيد الطريق أمام سائر الصناديق الاستئمانية المنشأة في إطار منظومة الأمم المتحدة لتحقيق المعيار الجنساني المنصوص عليه.

ما من مجتمع أو دولة بمنأى عن تهديدات النزاع. يتطلب التصدي لهذه التهديدات جهودا مستدامة ومشاركات. فالملكية الوطنية أمر أساسي لأنها تفتح المجال لمشاركة جميع شرائح المجتمع. يجب أن تهدف جهود التنمية المستدامة إلى عدم ترك أحد متخلفا عن الركب. وينبغي للمؤسسات ذات الأداء الجيد أن توفر أفضل ضمانة للمجتمعات السلمية والعادلة والشاملة للجميع.

بيد أن ذلك لا ينطبق على جميع الحالات. ينبغي أن يكون بوسع كل دولة وكل مجتمع رسم اتجاهه ووتيرته من أجل الحفاظ على السلام. وبغية المساعدة على تعميق هذا الفهم، أنشأت حكومة بلدي في الآونة الأخيرة مركز بناء السلام لإجراء البحوث والتدريب بشأن هذا الموضوع. نعتقد أن تجربتنا المتواصلة في بناء الدولة يمكن أن تكون حجة مقنعة للتركيز على الاستثمار في بناء السلام والالتزام به في حالات مماثلة أخرى.

السيدة ستينر (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة والرئيسين الحالي والسابق للجنة بناء السلام على بياناتهم.

وفقا لميثاق الأمم المتحدة، فإن الدور الرئيسي المنوط بالأمم المتحدة يكمن في دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى منع نشوب النزاعات وإرساء أسس السلام الدائم. بعد مداولات مستفيضة طوال السنوات الثلاث الماضية التي تكللت بالنجاح في الاجتماع الرفيع المستوى الأخير للجمعية العامة بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام (انظر A/72/PV.83–A/72/PV.87)، توصلنا إلى توافق جديد في الآراء وطريق للمضي قدما.

لقد حان الوقت الآن للدخول في المرحلة التشغيلية، مع التركيز على الخطوات العملية لتنفيذ مختلف المقترحات المعروضة علينا. ينبغي أن يظل هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام محرك هذه العملية، إذ يهدف إلى إدماج الأفكار والممارسات بشأن الحفاظ على السلام في بقية أسرة الأمم المتحدة، سواء في المقر أو على الصعيد القطري. أود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط.

أولا، أصبحت لجنة بناء السلام أكثر دينامية ومرونة، وعلينا البناء على ما تحقق من مكاسب في السنوات المقبلة. تود النرويج أن تثني على الرئيسين الحالي والسابق، فضلا عن أعضاء اللجنة الآخرين على جهودهم المستمرة الرامية إلى جعل اللجنة أكثر مرونة وأوثق صلة بالاحتياجات على الصعيد القطري. مما يجدر ذكره بشكل خاص أن اللجنة، بالعمل مع الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، تمكنت من الإسهام في التطورات الإيجابية في غرب أفريقيا. إن هذه التطورات الإيجابية الأخيرة في بلدان مثل غامبيا، وليبريا وسيراليون، توفر، من نواح عديدة، نموذجا للكيفية التي يمكن بها أن نعمل بقيادة قوية من البلدان نفسها، ولكن بدعم يتسم بالاتساق والفعالية من جانب الأمم المتحدة، والعمل في شراكة وثيقة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والجهات المؤيدة الأخرى.

بالبناء على هذا النموذج، نؤيد تأييدا تاما تشديد الرئيس على العمل في منطقة الساحل في السنوات المقبلة. علاوة على ذلك، تمكنت الهيئة من تحسين نوعية المشورة التي تسديها لإثراء

المناقشات في الجمعية العامة ومجلس الأمن. كما عززت دورها التجسيري الذي خصص لها مبدئيا للاضطلاع به من أجل اتباع نهج متسق ومتكامل لبناء السلام والحفاظ عليه.

ثانيا، نحن بحاجة إلى شراكات أقوى وإلى المزيد من التعاون بين الجهات الفاعلة الدولية.

ويكثف كل من البنك الدولي والأمم المتحدة جهودهما لدعم الدول المتضررة من النزاع والهشاشة والعنف. ويتيح هذا فرصا هامة لتعزيز الشراكة من أجل الحفاظ على السلام. وتقيم دراستهما المشتركة المتعلقة بمنع نشوب النزاعات، سبل تحقيق السلام، حجة قوية لشراكات أفضل بين كيانات الأمم المتحدة والبنك الدولي. يجب أن نضمن ترجمة هذا إلى جهد جماعي يستكشف المزايا النسبية للأمم المتحدة والبنك الدولي.

وعلاوة على ذلك، نحن بحاجة إلى تكثيف الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني والجهات الفاعلة من منشآت الأعمال التجارية الخاصة.

أخيرا، نحن بحاجة إلى ضمان تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به لبناء السلام من أجل إحراز تقدم بشأن برنامج الحفاظ على السلام. وإذ يتزايد عدد النزاعات العنيفة وتزداد تعقيدا، لا تزال جهود الأمم المتحدة لبناء السلام تعاني من نقص شديد في التمويل. هذه مشكلة جماعية.

ونود أن نثني على مكتب دعم بناء السلام بشأن سجله الرائع مع صندوق بناء السلام في عام ٢٠١٧. إن النرويج من أكبر مانحي الصندوق وستزيد مساهمتها لعام ٢٠١٨ بشكل كبير. لقد ظل الصندوق يتميز بالمرونة والقدرة على تحمل المخاطر وبكونه حفازا، وقد ساهم في تحقيق الاستقرار وبناء السلام في عدد من البلدان.

ويسر النرويج بصفة خاصة كون أن الصندوق لا يزال يرفع من سقف التوقعات من حيث المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. إن طموحات وإنجازات الصندوق في هذا المجال تشكل مثالا تحتذي به كيانات الأمم المتحدة الأخرى.

وعلى الرغم من أن صندوق بناء السلام محوري لجهود الأمم المتحدة لبناء السلام عمليا، فإن تمويل بناء السلام أكثر من مجرد توليد المزيد من الموارد للصندوق. إنه يتعلق بتحويل تدفق الموارد من إعادة البناء بعد النزاع إلى منع نشوب النزاعات وبناء السلام والحفاظ عليه.

يحوي التقرير الأخير للأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على السلام (A/72/707) العديد من المقترحات الملموسة، في هذا الصدد، التي تستحق اهتمامنا الكامل. وستواصل النرويج إلى جانب إندونيسيا، شريكنا الوثيق بشأن التمويل في لجنة بناء السلام، الانخراط في عملية تحويل هذه المقترحات إلى عمل.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذين البندين.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البندين ٣٠ و ١١١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٦٥ من جدول الأعمال.

البند ١١٥ من جدول الأعمال (*تابع*)

تعيين أعضاء لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى

(و) تعيين أعضاء في لجنة المؤتمرات

مذكرة من الأمين العام (A/72/107)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): يذكر الأعضاء أن الجمعية قد أحاطت علما، في جلستيها العامتين ٧٤ و ٧٦، المعقودتين في ٢٠ و ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، على التوالي، بتعيين الاتحاد الروسي، وبوتسوانا، والعراق، وفرنسا، ونيبال لفترة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، والصين لفترة واحدة تبدأ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

كما يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قد أحاطت علما في جلستها العامة ٧٨ المعقودة في ٧ آذار/مارس ٢٠١٨، بتعيين البرازيل، لفترة واحدة تبدأ في ٧ آذار/مارس ٢٠١٨ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، وإكوادور، لفترة تبدأ في ٧ آذار/مارس ٢٠١٨ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

ويذكر الأعضاء كذلك أنه ما زال يتعين شغل مقعد واحد من الدول الأفريقية لفترة عضوية واحدة تبدأ من تاريخ التعيين وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.

وبعد التشاور مع رئيس مجموعة الدول الأفريقية، عين رئيس الجمعية العامة سيراليون لفترة عضوية واحدة تبدأ اليوم، ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٨ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تحيط علما بهذا التعيين؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (و) من البند ١١٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

(ز) تعيين أعضاء في مجلس إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تنتقل الجمعية العامة الآن إلى البند الفرعي (ز) من البند ١١٥ من جدول الأعمال لتعيين أعضاء ليحلوا محل الذين انتهت فترة عضويتهم في مجلس إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت، في قرارها ٢٠٣/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، إنشاء مجلس من ١٠ أعضاء يتألف من عضوين عن كل مجموعة من مجموعات الأمم المتحدة الإقليمية.

ويذكر الأعضاء كذلك أن الجمعية العامة قررت، بموجب قرارها ٢١٤/٦٩، المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أن تظل مدة الولايات اللاحقة لأعضاء المجلس عامين تبدأ في ١٦ أيلول/سبتمبر كل سنتين، وأنه بوسع مجموعات الأمم المتحدة الإقليمية أن تعيد ترشيح أحد عضويها في المجلس لفترة إضافية واحدة تلي عضويته تلك، علما بأنه لا يجوز لأي دولة من الدول الأعضاء أن تحتفظ بالعضوية لأكثر من فترتين متتاليتين ومع مراعاة أهمية كفالة استمرارية أعمال المجلس وتناوب الأعضاء فيه.

وفي هذا الصدد، تلقت الأمانة العامة الترشيحات التالية: أذربيجان، والأرجنتين، وإسرائيل، وبوتان، وسويسرا، وكولومبيا، وكينيا، ونيجيريا، وهنغاريا، واليابان.

وأود أن أشير إلى أن كينيا ونيجيريا قد قضتا بالفعل فترة واحدة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧، وأنه قد أعيد ترشيح كلتا الدولتين من قبل مجموعة الدول الأفريقية لفترة ولاية أخرى، من ٢٠١٧ إلى ٢٠١٩.

وبالنظر إلى أن القرار ٢١٤/٦٩ ينص على أنه يجوز للمجموعات الإقليمية إعادة تسمية عضو واحد فقط من عضويها بالمجلس لفترة عضوية تالية واحدة، سيتعين على الجمعية العامة اتخاذ قرار لتحديد ما إذا كان يمكن لمجموعة

الدول الأفريقية أن تعيد ترشيح عضويها في المجلس، وهما، كينيا ونيجيريا.

هل هناك أي اعتراض على السماح لمجموعة الدول الأفريقية بإعادة ترشيح كينيا ونيجيريا كليهما؟

لا أسمع أي اعتراض.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): نشرع الآن في تعيين أعضاء مجلس إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في تعيين أذربيجان، والأرجنتين، وإسرائيل، وبوتان، وسويسرا، وكولومبيا، وكينيا، ونيجيريا، وهنغاريا، واليابان أعضاء في مجلس إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة لفترة تبدأ في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ وتنتهي في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩؟

لا أسمع أي اعتراض.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ز) من البند ١١٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٣/١٠.